



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة

آثر التغير في نسبة الاحتياطي القانوني على المستوى العام
للأسعار - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2017-2023)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

تحت إشراف:
د. بوالشعور شريفة

من إعداد:
- بوعافية منار

أعضاء لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|----------------|----------------------|--------------------------|---------|
| سلامة وفاء | أستاذ محاضر "أ" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | رئيساً |
| خشمان الخنساء | أستاذ مساعد "ب" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | ممتحناً |
| بوالشعور شريفة | أستاذ التعليم العالي | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | مشرفاً |

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَقُلْ رَبِّي زِدْنِي عِلْمًا »

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سُورَةُ طهَ الْآيَةُ 114

شكر و تقدير:

الهم ان نأسألك ايماننا خاشعاو علما نافعا و نستعين بعافيتك و نترجع من علمك و نحمدك على تسهيك
لطريقنا راجيين منك العفو و المغفرة.

و عملا بقوله صلى الله عليه و سلم لا يشكر الله من لا يشكر الناس.

و بعد شكر الله و حمده نتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان الخالص و التقدير للأستاذة المشرفة الذي شرفنا
بقبوله الاشراف عن هذا العمل و على دعمه و توجيهاته و نصائحه القيمة التي لم يبخل علينا بها.

كما نخص بالذكر لجنة المناقشة على قبولهم تقييم و مناقشة هذه المذكرة.

كما نشكر كل الأساتذة و أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير و في
الأخير شكرلكل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذه المذكرة سواء بكلمة طيبة أو بنصيحة.....

و الله ولي التوفيق

إهداء:

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين نبينا محمدصلى الله عليه و سلم و على آله و صحبه ,فالحمد لله على ما وفقني عليه و أرشدني حتى أتم هذا العمل الذي أهدي ثماره الى من كانوا لي السند , الى من زرعوا فينا الأمل و الارادة أهدي هذا العمل الى الذين بذلوا الغالي والنفيس من أجل تعليمي وراحتي والذين كانوا لنا دائما العون والمشورة لكما كل الحب والتقدير فبدون دعمكما لم أكن لأصل إلى ما أنا عليه اليوم والدي أدامهما الله, أمي مصدر الحنان و الدفاء التي كانت تضحني و تدعو لي في كل حين التي علمتني الصبر و المثابرة و كانت قدوة لي و مثلي الأعلى , أبي الذي قدم لي كل شيء لتحقيق أحلامي ,أدام الله عليكما الصحة و العافية و شكرت لكما على كل شيء.

الى أخي السند الدائم كنت و لازلت الركيزة التي أعتمد عليها في كل مراحل حياتي .

الى عائلتي من كانوا دائما بجانبني الى من قدموا لي الحب و الدعم و الالهام و خاصة عمتي التي لم تبخل علي بحبها و نصائحها و التي كانت دائما تشجعني و تدعمني لك مني كل الحب و التقدير.

الى أساتذتي الأفاضل الذين كانوا لي نبراسا من العلم و المعرفة لهم كل التقدير و الاحترام على ما بذلوه من جهد و تقاني في تعليمي.

و أخيرا الى من كن لي الدعم و السند الى من ملأن حياتي بالفرح و الأمل الى (هناء,نانلة,رشاء,ايمان ,مرام,عبير)الأخوات اللواتي شاركنني الضحكات و الدموع, و اللواتي كن دائما بجانبني لكم مني كل الحب و الامتتان و بدونكن لم أكن لأصل الى هذا الانجاز أهدي هذه المذكرة تعبيرا عن شكري و اعتزازي بكن و أتمنى أن نظل دائما على هذه الصداقة النبيلة و أن نحقق معا المزيد من النجاحات و التفوق .

لكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع تعبيرا عن شكري و امتتاني لكم أمل أن أكون دائما مصدر فخر لكم و لنفسي.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تحري أثر التغير في نسبة الاحتياطي القانوني على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة الزمنية(2017.2023) و لتحقيق ذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة بالاعتماد على (eviews) و قد تم التوصل الى وجود علاقة عكسية بين كل من الاحتياطي القانوني و التغيرات في المستوى العام للأسعار(التضخم)

الكلمات المفتاحية: الاحتياطي القانوني، التغيرات في المستوى العام للأسعار، التضخم، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع.

Summary:

This study aims to examine the impact of changes in the legal reserve ratio on the general price level in Algeria during the period (2017-2023). To achieve this, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was employed using (eviews12). The findings indicate an inverse relationship between the legal reserve ratio and changes in the general price level (inflation).

Keywords: legal reserve. Inflation .autoregressive Distributed lag model.

| | |
|------|---|
| | البسمة |
| | شكر و تقدير |
| | إهداء |
| | فهرس المحتويات |
| | قائمة الجداول |
| | قائمة الأشكال |
| أ-د | مقدمة |
| 33-6 | الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار |
| 6 | تمهيد |
| 7 | المبحث الأول: الإطار النظري للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار |
| 7 | المطلب الأول: الإطار النظري للاحتياطي القانوني |
| 7 | الفرع الأول: الاحتياطي القانوني نشأة و تعريف (تعريف الاحتياطي القانوني و مفهومه في السياسة النقدية) |
| 7 | أولاً: البداية و التطور |
| 8 | ثانياً: مفاهيم عامة حول الاحتياطي القانوني |
| 11 | الفرع الثاني: أهمية الاحتياطي القانوني |
| 12 | الفرع الثالث : آلية عمل سياسة الاحتياطي القانوني |
| 14 | الفرع الرابع: فعالية سياسة معدل الاحتياطي القانوني |
| 16 | المطلب الثاني: الإطار النظري للمستوى العام للأسعار |
| 16 | الفرع الأول: مفاهيم عامة حول المستوى العام للأسعار |
| 17 | الفرع الثاني: تقلبات المستوى العام للأسعار |
| 18 | الفرع الثالث: مسببات ارتفاع المستوى العام للأسعار |
| 19 | أولاً: العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع |
| 20 | ثانياً: العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض |
| 21 | الفرع الرابع: أنواع التضخم |
| 21 | أولاً: التضخم الأصلي |
| 22 | ثانياً: التضخم الزاحف Creeping inflaticer |

| | |
|-------|---|
| 22 | ثالثاً: التضخم المكبوت Repressed |
| 22 | رابعاً: التضخم الجامع Hyper Inflation |
| 22 | خامساً: التضخم المستورد Imported Inflation |
| 23 | سادساً: التضخم الدوري Cyclical Inflation |
| 23 | الفرع الخامس: آثار التضخم و كيفية معالجتها |
| 23 | أولاً: آثار التضخم |
| 24 | ثانياً: كيفية معالجة الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) |
| 28 | المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين المتغيرين |
| 30 | المبحث الثالث: الدراسات السابقة |
| 30 | المطلب الأول: الدراسات السابقة عربية و أجنبية |
| 30 | أولاً: دراسات باللغة العربية |
| 31 | ثانياً: دراسات أجنبية |
| 32 | المطلب الثاني: القيمة المضافة |
| 33 | خلاصة الفصل |
| 62-35 | الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023] |
| 35 | تمهيد |
| 36 | المبحث الأول: التحليل القياسي لتطور نسبة الاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023] |
| 36 | المطلب الأول: تحليل و تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال الفترة [2017-2023] |
| 36 | الفرع الأول: تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة [2017-2023] |
| 37 | الفرع الثاني: تحليل تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال الفترة [2017-2023] |
| 40 | المطلب الثاني : تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة [2017-2023] |
| 40 | الفرع الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة [2017-2023] |
| 41 | الفرع الثاني : تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة [2017-2023] |
| 44 | المطلب الثالث: تحليل تأثير تطور معدل الاحتياطي القانوني على التغيرات في المستوى العام للأسعار (التضخم) في الجزائر خلال الفترة [2017-2023] |

| | |
|-------|--|
| 46 | المبحث الثاني: الاطار النظري للعلاقة بين الاحتياطي القانوني و التغيرات في المستوى العام للأسعار (التضخم) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ardl |
| 46 | المطلب الأول: الاطار النظري للنموذج المستخدم |
| 46 | أولاً: التعريف بنموذج الدراسة |
| 47 | ثانياً: خصائص منهجية ardl |
| 47 | المطلب الثاني: منهجية و نموذج الدراسة و مصادر البيانات |
| 48 | أولاً: التعريف بمتغيرات الدراسة |
| 48 | ثانياً: منهجية الدراسة و اجراءاتها |
| 51 | المبحث الثالث: دراسة قياسية للعلاقة بين الاحتياطي القانوني و التغيرات في المستوى العام للأسعار (التضخم) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ardl |
| 51 | المطلب الأول: اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية للاحتياطي القانوني و التضخم و تقدير نموذج ardl |
| 51 | أولاً: اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية |
| 54 | ثانياً: تقدير نموذج ardl |
| 57 | المطلب الثاني: الاختبارات المكملة للعلاقة بين الاحتياطي القانوني و التغيرات في المستوى العام للأسعار (التضخم) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ardl |
| 57 | أولاً: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ardl المقدر (stability test) |
| 58 | ثانياً: اختبار الارتباط الذاتي (serial correlation LM test) |
| 59 | ثالثاً: اختبار الحدود bounds test تقدير علاقة المدى الطويل |
| 61 | رابعاً: تقدير علاقات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير باختبار ECM regression |
| 62 | خلاصة الفصل |
| 66-64 | خاتمة |
| 71-68 | قائمة المراجع |
| 97-73 | قائمة الملاحق |

قائمة الجداول

| | |
|----|--|
| 37 | الجدول رقم (01): معدلات الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة [2023.2017] بالأشهر |
| 41 | الجدول رقم (02): معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة [2023.2017]: |
| 52 | الجدول رقم(03): نتائج اختبار الاستقرار لديكي فولر الموسع (ADFtest) (augmenteddickeyfuller) |
| 53 | الجدول رقم(04): نتائج اختبار الاستقرار لفيليب .بيرون philip perron (PP test) |
| 55 | الجدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج ardl |
| 58 | الجدول رقم(06): اختبار الارتباط الخطي |
| 60 | الجدول رقم (07): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج BOUNDS TEST |
| 61 | الجدول رقم(08): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM ARDL (المدى القصير) |

قائمة الأشكال

| | |
|----|---|
| 38 | الشكل رقم (01): تطور معدلات الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة [2017-2023] بالأشهر |
| 42 | الشكل رقم (02): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة [2017-2023] |
| 44 | الشكل رقم (03): تطور معدل الاحتياطي القانوني على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة [2017-2023] |
| 56 | الشكل رقم (04): درجات التأخر الزمني المثلى في نموذج ardl حسب معيار AIC |
| 57 | الشكل رقم (05): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي ل cusum و cusumQ |

قائمة الاختصارات و الرموز

| الرمز | المضمون باللغة العربية |
|-------|-------------------------|
| INF | التضخم |
| RR | معدل الاحتياطي القانوني |

المقدمة

مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية من أهم المواضيع الاقتصادية التي تشغل الكثير من المفكرين الاقتصاديين وصانعي القرار في معظم دول العالم، ولعل أهميتها تكمن في مدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية التي تتعلق بحياة الأفراد كالنمو الاقتصادي، العمال، التضخم، استقرار المستوى العام للأسعار والتوازن الخارجي.

وتستخدم السلطات النقدية عدد من أدوات الرقابة على الائتمان وتوجيهه، وتعمل هذه الأدوات على التدخل المباشر في تحديد حجم الائتمان المخصص للقطاعات الاقتصادية المختلفة التي تؤثر على جانب الطلب على الائتمان، وتوجيهه بما يتفق مع أهداف السياسة النقدية، ويعتبر معدل الاحتياطي القانوني من الأدوات المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي في سياسته النقدية للتأثير على الاقتصاد بصفة عامة وعلى مستويات الأسعار بصفة خاصة، حيث يعد الحفاظ على استقرار الأسعار أحد أهم أهداف السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي في أي دولة، للحد من التضخم والتغيرات في المستوى العام للأسعار حيث تعد نسبة الاحتياطي القانوني إحدى أكثر الأدوات فعالية وتأثير.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير نسبة الاحتياطي القانوني على المستوى العام للأسعار، من خلال تحليل كيفية استخدام هذه الأدوات للسيطرة على التضخم وضبط السيولة النقدية في الاقتصاد، مع توضيح الآليات التي تؤدي بها تغيرات نسبة الاحتياطي القانوني إلى التأثير على العرض النقدي، الطلب الكلي ومستوى الأسعار.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن وضع الإشكالية الأساسية لهذا البحث على النحو التالي:

- ما هو تأثير التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (2017-2023)؟

ومن خلال الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة العلاقة بين الاحتياطي القانوني والمستوى العام للأسعار ؟

- ما هي الآلية التي يعمل بها الاحتياطي القانوني للتحكم في المستوى العام للأسعار ؟
- ما هو واقع تطور كل من الاحتياطي القانوني والتغيرات في المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (2017-2023) ؟

فرضيات الدراسة:

- بناء على التساؤلات التي تم طرحها في مشكلة الدراسة يمكننا تصور الفرضيات التي تعتمد على الإجابات الأكثر احتمالا للدراسة والتي من شأنها نفيها أو قبولها وهي كما يلي:
- هل يوجد أثر عكسي ذو دلالة احصائية الاحتياطي القانوني على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في المواضيع الحديثة قيد الدراسة في تحليل ظاهرة التغيرات في المستوى العام للأسعار والتي تعد من التحديات الجوهرية التي تواجه الاقتصاديات الحديثة، كما تقدم هذه الدراسة تحليلا قياسي لأثر التغير في نسبة الاحتياطي القانوني على المستوى العام للأسعار، وتقديم بعض التوصيات المستقبلية لمكافحة هذه التغيرات في المستوى العام للأسعار.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق للنقاط التالية:

- تحديد مفاهيم الاحتياطي القانوني وآلية عمله.
- تحديد مفاهيم المستوى العام للأسعار ومسببات ارتفاعه إضافة إلى طرق علاجه.
- إبراز العلاقة بين الاحتياطي القانوني والمستوى العام للأسعار.
- محاولة تشخيص الوضع النقدي في الجزائر وإبراز تطور كم من الاحتياطي القانوني والمستوى العام للأسعار في الجزائر.
- صياغة نموذج قياسي لدراسة أثر الاحتياطي القانوني على المستوى العام للأسعار.

دوافع اختيار الموضوع:

إن اختيار معالجة موضوع معين له مبرراته وأسباب التي تحفز على اختياره دون غيره ويمكن تلخيص الأسباب والدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع في الآتي:

- كون الموضوع يدخل ضمن الحقل المعرفي والعلمي لطبيعة تخصصنا "اقتصاد نقدي وبنكي".
- الكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات.
- لأنه يعتبر أحد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاد بالإضافة إلى كونه من أكثر المواضيع تداولاً ونقاشاً في الآونة الأخيرة بين الباحثين الاقتصاديين والسياسيين.

حدود الدراسة:

نقوم في هذا البحث بمحاولة إيجاد العلاقة بين الاحتياطي القانوني والمستوى العام للأسعار، وذلك بأخذ الدولة الجزائرية كإطار مكاني، أما بالنسبة للإطار الزمني فقد تم اختيار الفترة الممتدة من (2017-2023)، لما شهدته هذه الفترة من تطورات على مستوى المستوى العام للأسعار والاحتياطي القانوني.

منهج الدراسة:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من أجل عرض المفاهيم، التطورات والمعطيات لمتغيرات الدراسة، حيث تم الاعتماد على مختلف المصادر والمعلومات من كتب وأطروحات ومجلات في موضوع الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي من أجل تدعيم دراستنا، حيث تم الاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع التي تمكننا من التوصل إلى نتائج من شأنها تفسير أثر التغير بين نسبة الاحتياطي القانوني والمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (2017-2023).

صعوبات البحث:

من العرافيل والصعوبات التي واجهتنا نذكر منها ما يلي:

- تشتت البيانات والأرقام القياسية الخاصة بمتغيرات الدراسة وتباينها.
- شمولية الموضوع وصعوبة التحكم في الجوانب المتعلقة بها.

هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة لجأنا إلى تقسيم هذا الموضوع إلى فصلين على النحو التالي:

– الفصل الأول: تحت عنوان "الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني والمستوى العام للأسعار"، تضمن ثلاثة مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار النظري للاحتياطي القانوني والمستوى العام للأسعار، أما في المبحث الثاني فتعرضنا فيه إلى العلاقة النظرية للاحتياطي القانوني على تغيرات المستوى العام للأسعار (التضخم)، ثم في المبحث الثالث إلى الدراسات السابقة للموضوع والقيمة المضافة.

– الفصل الثاني: فجاء تحت عنوان الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة (2017-2023)، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى التحليل القياسي لتطور نسبة الاحتياطي القانوني والمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة الدراسة، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى الإطار النظري للعلاقة بين المتغيرين باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، ثم في المبحث الثالث الذي هو عبارة عن دراسة تحليلية لمتغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار (التضخم) وصياغة نموذج قياسي اقتصادي وتقديره بطريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني

و المستوى العام للأسعار

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

تمهيد:

في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة والتقلبات المالية العالمية تبرز أهمية السياسات النقدية كأداة رئيسية للحفاظ على استقرار الاقتصاد وضمان نموه المستدام ومن بين الأدوات النقدية الفعالة يأتي الاحتياطي القانوني كأداة حيوية تستخدمها البنوك المركزية للتحكم في السيولة النقدية, في الاقتصاد يعتبر الاحتياطي القانوني نسبة محددة من ودائع العملاء التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها كاحتياطي نقدي لدى البنك المركزي مما يؤثر بشكل مباشر على قدرتها على تقديم القروض والتوسع في الائتمان.

يهدف هذا الفصل الى عرض الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار من

خلال ما يلي:

المبحث الأول: الاطار النظري للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار.

المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين الاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

المبحث الأول: الإطار النظري للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

يعد الاحتياطي القانوني أداة أساسية في السياسة النقدية، حيث تلزم البنوك بالاحتفاظ بجزء من ودائعها كاحتياطي لدى البنك المركزي، يلعب هذا الاحتياطي دوراً مهماً في ضبط السيولة النقدية في الاقتصاد، مما يؤثر على مستوى الأسعار ومعدلات التضخم. في هذا المبحث سنتطرق لأهم الجوانب لهذه المتغيرات.

المطلب الأول: الإطار النظري للاحتياطي القانوني

يُعتبر الاحتياطي القانوني أداة حيوية في السياسة النقدية، حيث يلزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة من ودائعها كاحتياطي لدى البنك المركزي، هذا الإجراء يهدف إلى ضبط السيولة النقدية والتحكم في معدلات التضخم في هذا المطلب سنستعرض مفهوم الاحتياطي القانوني، أهميته و أليات عمله.

الفرع الأول: الاحتياطي القانوني نشأة و تعريف (تعريف الاحتياطي القانوني و مفهومه في السياسة النقدية)

أولاً: البداية و التطور

يعد تغير نسبة الاحتياطي القانوني من أحدث الأدوات النقدية الكمية للسيطرة على الائتمان و قد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أول الدول التي وضعت إشتراطات قانونية تلزم البنوك التجارية على الاحتفاظ بحد أدنى من الأرصدة الدائمة بحساباتها لدى البنك المركزي بالاستناد إلى نسبة ثابتة من ودائعها تحت الطلب و ودائعها الثابتة و كذلك كانت هي الأولى بمنح سلطة قانونية للبنك المركزي لتغيير متطلبات ذلك الاحتياطي من وقت لآخر، و قد منحت هذه السلطة لبنك الاحتياطي الفدرالي عام 1933 م و وسعت عام 1935 من أجل منع توسع أو تقلص الائتمان المؤدي، و قد مارس الاحتياطي الفدرالي هذه الصلاحية لأول مرة في عام 1936 م عندما تم رفع متطلبات الاحتياطي خوفاً من أن تؤدي الزيادة الكبيرة في الاحتياطات النقدية للبنوك و الناجمة عن التدفق الهائل للذهب إلى توسع إئتماني مؤذي.¹

و توالى بعد ذلك استخدام هذه النسبة فقد خفضت عام 1938 م كجزء من برنامج الحكومة الأمريكية لإنعاش الاقتصاد و لم ينحصر استخدام هذه الأداة على الولايات المتحدة الأمريكية بل

¹ عبد الحسن جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2015، ص 209.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

استخدمت من قبل دول أخرى و على العموم فإن الاربعينات كانت حافلة باستخدام هذه الأداة فهناك من الدول من منحت بنوكها المركزية التحويل القانوني لفرض متطلبات الاحتياطي المتغير فقط فيما يتعلق بالاحتياطات النقدية (سواء كانت أرصدة لدى البنك المركزي أو أوراق نقدية و سكوكات) في حين فرضت دول أخرى موجودات سائلة متغيرة أو متطلبات الموجودات الاحتياطية و هناك أيضاً دول خولت بنوكها المركزية استخدام كلا من الاحتياطي النقدي و متطلبات الموجودات السائلة المتغيرة سوية أو بشكل منفصل عن بعضها.

لقد كان استخدام هذه الأداة بصورة عامة كوسيلة بديلة أو إضافية لممارسة الرقابة على عرض النقود و لم يظل الهدف منها محصوراً في حماية للمودعين من الأخطار المالية التي تتعرض لها البنوك و لكنها أضحت وسيلة هامة تستعمل للتأثير على السيولة النقدية و بالتالي على المقدرة الإقراضية للبنوك التجارية و حسب ما تمليه متطلبات عمل السياسة النقدية.¹

ثانياً: مفاهيم عامة حول الاحتياطي القانوني

مفهوم 1: الاحتياطي القانوني يتمثل في أهم أدوات السياسة النقدية.

و تتمثل هذه الأداة في إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، دون أن يتقاضى على ذلك فائدة و تستهدف هذه الوسيلة تمكين البنك المركزي من توسيع أو تقليص قدرة البنوك التجارية على تقديم القروض لعملائها، و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول من استعمل هذه الأداة عام 1935، و لقد تطور استعمال هذه الأداة من وسيلة فنية من شأنها التأثير في قدرة البنوك على خلق النقود، ففي أوقات التضخم و عن طريق رفع نسبة الاحتياطي تتخفف سيولة البنوك التجارية فتتخفف قدرتها على الإقراض بحيث إذا لم يستطع البنك التجاري مواجهة الزيادة في الاحتياطي الاجباري يضطر إلى تقييد الإقراض.

¹ عبد الحسن جليل الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 2010-211.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

و على العكس من ذلك عندما يقلل البنك المركزي من هذه النسبة فمعنى ذلك الافراج عن جزء كبير من سيولة البنك التجاري و بالتالي تزيد قدرة هذا الأخير على خلق الائتمان، أي زيادة للطلب على النقود من أجل الاستثمار أو الاستهلاك.¹

مفهوم 2:

يشار إلى الاحتياطي القانوني بالمبالغ المالية التي يجب الاحتفاظ بها من قبل البنوك في حساباتها الجارية لدى البنوك المركزية كاحتياطات مستقبلية لها و تطلب الدول حد أدنى من قيمة الاحتياطي القانوني للاحتفاظ به و الذي عادة ما يتم احتسابه بناءً على المركز المالي للبنك و مستوى أدائه و أرباحه كذلك.²

و سمي الاحتياطي القانوني بهذا الاسم لتفرقه عن أنواع الاحتياطات المالية الأخرى التي تحتفظ بها البنوك في حسابات خاصة لها.

فالاحتياطي القانوني من سياسات الدول المتمثلة بالبنوك المركزية و هي إلزامي لكافة البنوك التي تعمل في الدولة لذا تساعد البنوك المركزية البنوك الأخرى في الاستجابة للتغيرات قصيرة الأجل في أسواق المال عن طريق إضافة أو سحب الأموال من خلال أداة الاحتياطي.³

مفهوم 3:

يقصد بالاحتياطي القانوني النسبة التي يفرضها البنك المركزي على ودائع العملاء لدى البنوك التجارية و يحتفظ بها لديه بدون فائدة و الغرض منها توفير حد أدنى من السيولة للبنك التجاري و حد أدنى من الضمان للمودعين و إذا قام البنك المركزي برفع هذه النسبة فإن المبالغ التي يمكن للبنوك التجارية التصرف بها ستخفض و بالتالي تقل قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان و خلق الودائع مما يقلل العرض النقدي و العكس بالعكس.

¹ بن قدور علي، بربير محمد، السياسة النقدية و التوازن الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر و التوزيع، 2018، ص 175.

² دليل تعلم المحاسبة، تم زيارة الموقع في 02 جوان 2024، على الساعة 13:10.

³ دليل المحاسبة، تم زيارة الموقع في 13 ماي 2024 على الساعة 20:33.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

تعتبر هذه الأداة أكثر فعالية و استخداماً في الدول النامية لأن استخدامها يكون مباشرة و لعدم توفر الأسواق المالية المتطورة فيها أما الدول المتقدمة ففيها أسواق مالية متطورة و بذلك فإنها لا تستخدم الاحتياطي القانوني إلا في حالات خاصة فقط.

الاحتياطات القانونية هي عديمة النفع للسياسة النقدية اليومية غير أنها ذات منافع كبيرة عند تنفيذ التغيرات في السياسة الأساسية بعكس سياسة عمليات السوق المفتوحة لأن سياسة الاحتياطي القانوني تعبر عن نوايا البنك المركزي و لها آثار آنية على السيولة و تكاليف البنوك على نطاق الاقتصاد ككل.¹

مفهوم 4:

تحتفظ البنوك التجارية بنسبة من إجمالي ودائعها إلزامياً لدى البنك المركزي و تتغير هذه النسبة تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة في الدولة و قد استخدمت هذه الوسيلة في البداية حماية للمودعين ضد أخطار البنوك في كيفية استخدامها لأموالهم و تلجأ البنوك المركزية حالياً لاستخدام هذه الوسيلة كأداة للتحكم في قدرة البنوك التجارية على منح القروض على عملائها بحسب حالة النشاط الاقتصادي تحقيقاً لأهداف السياسة النقدية.

و قد بدأ استخدام هذه الأداة من قبل السلطات النقدية لمراقبة و توجيه الائتمان بعد الحرب العالمية الثانية و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة في العالم تطبق أداة الاحتياطي القانوني منذ 1933 لينتشر بعد ذلك استخدامها في باقي دول العالم، إن تطبيق سياسة الاحتياطات الاجبارية تتضمن جانبين أساسيين.²

1- الجانب الهيكلي: الذي يتجلى في اهتمام السلطات النقدية بترسيخ تبعية البنوك التجارية على وجه دائم للبنك المركزي.

2- الجانب الظرفي: تعتبر سياسة الاحتياطات القانونية أداة لضبط الأوضاع الاقتصادية، تستطيع السلطات النقدية إما ممارسة تأثير مضاد للتضخم و إما تشجيع إنعاش النشاط الاقتصادي.

¹ بولجبل سلمى، استقلالية البنك المركزي و أثره على أداء السياسة النقدية، مذكرة ماستر، 2017-2018، ص 21-22.

² فتيحة مزارشي، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية، 2017-2018، ص 32-33.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

حيث تتميز هذه السياسة بالخصائص التالية:¹

- 1- أنها وسيلة مباشرة و تحقق نتائج فورية بمجرد إصدار التوجيهات من البنك المركزي و بذلك فهي تقلل من الوقت اللازم لظهور أثرها على البنوك التجارية.
- 2- أنها لا تحتاج إلى سوق واسعة و متقدمة للتعامل و لذلك فهي مناسبة للاستخدام في البلدان النامية.
- 3- لا يرتبها تأثيرها على كمية النقود المتداولة بقرار البنوك التجارية كما هو الحال بالنسبة لمعدل الخصم.

الفرع الثاني: أهمية الاحتياطي القانوني.

يمثل الاحتياطي القانوني أداة رقابية تلجأ إليها البنوك المركزية بقصد التأثير في مقدرة المصاريف التقليدية على الحد من منح الائتمان المصرفي الاستثماري.

تشكل هذه الأداة أو الوسيلة الرقابية و التي تعد أحد أهم أدوات السياسة النقدية أحد الوسائل الحديثة و المهمة التي تستخدمها البنوك المركزية للتأثير في قدرة المصارف التجارية و غيرها على خلق الائتمان أو خلق الودائع و من ثم فهي تعد آلية من آليات البنوك المركزية في الرقابة على عمليات المصارف ككل.²

و يمكن للبنك المركزي تغيير نسبة الاحتياطي القانوني و التحكم بها و فرضها على المصارف باعتبارها إحدى السياسات التي تستخدمها البنوك المركزية في كثير من بلدان العالم لمكافحة الفساد أو الحد من التضخم و ذلك عن طريق زيادة أو إنقاص حجم الائتمان في المجتمع.³

و تكمن الغاية من فرض هذه الأداة في ضمان السيولة النقدية للمصارف و الاستجابة الفورية للمودعين حفاظاً على ثقتهم.⁴

¹ المرجع نفسه، ص 33-34.

² شيخ عبد الحق، الرقابة على البنوك التجارية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، فرع قانون الأعمال، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2010، ص 140.

³ سامي السيد، كتاب البنوك و التجارة الدولية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2018، ص 206.

⁴ مصطفى محمد زغير، الاحتياطي القانوني في المصارف الاسلامية، جامعة البصرة، كلية القانون، العراق، ص 08.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

أما في النظم المصرفية الحديثة في الدول المتقدمة التي تتميز بوجود أسواق مالية كبيرة و متقدمة و بوجود نظام تأمين على الودائع فقد أضحي الهدف الأساسي لهذه السياسة هو استخدامها كأداة للتأثير على المتغيرات النقدية المختلفة (كالتضخم و حجم الائتمان).

أما في الدول النامية حيث لا توجد أسواق مالية فعالة و لا أنظمة للتأمين على الودائع فلا زالت سياسة الاحتياطي القانوني تقوم بدور مهم في الحفاظ على السيولة المالية للمصارف و الحفاظ على حقوق المودعين و لذلك تكون نسبة الاحتياطي مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى.¹

كما و أنها تمثل الطريقة المثلى للتحكم في السيولة كمواجهة أزمات الركود الاقتصادي.

يعد الاحتياطي القانوني عاملاً واقعياً للسيولة المصرفية و المحافظة على سلامة المركز التنافسي له و ذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها.²

الفرع الثالث : آلية عمل سياسة الاحتياطي القانوني.

ان الاحتياطات هي مجموع مبالغ الأرصدة التغذية التي تحتفظ بها البنوك التجارية في حساباتها لدى البنك المركزي مضافا اليه النقد في الصندوق لدى البنوك ذاتها و يمكن تقسيم الاحتياطات الى قسمين هما:

1- الاحتياط القانوني: و هي متطلبات الاحتياطي التي يلتزم بها المصرف التجاري أمام البنك المركزي و التي تشكل القسم الأول.

2- أما القسم الثاني فهو الاحتياطات الفائضة و هي ما يفرض من مبالغ بعد تغطية الاحتياطي القانوني و التي يستطيع البنك التجاري التصرف بها من خلال اقراضها.³

– ان الية عمل اداة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني تأخذ هذين النوعين من الاحتياطات ميدانا لعملها و تلعب البنوك المركزية في عملها من خلال تغيير نسبة هذه الاحتياطات، فعندما تزيد القسم الأول فان استجابة البنوك التجارية تأتي بزيادة الاحتياطات الفائضة.

¹ مصطفى محمد زغير، مرجع سابق، ص 08.

² مصطفى سلام، شهاب أحمد، علياء كاظم، الاحتياطي القانوني و أثره على الربحية المصرفية، دراسة تطبيقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 58، 2019، ص 284.

³ عبد الحسين جليل الغالبي. مرجع سابق، ص 211

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

– وعليه فان تخفيض الاحتياطي القانوني لا يؤدي الى تغيير في مجموع المبلغ النقدي
لاحتياطيات النظام المصرفي و لكنه يؤدي الى زيادة الاحتياطيات الفائضة Excess
Reserves و بناءا عليه ستزداد الودائع التي يمكن للاحتياطيات أن تدعمها، وكذا أية زيادة
في متطلبات الاحتياطي القانوني Legal Required Reserves يكون لها تأثير عكسي اذ
ستؤدي الى خفض الاحتياطي الفائض و الي يترتب عليه انخفاض ودائع النظام المصرفي
المتوقعة.¹

و عليه فانه لو لم تكن هناك قواعد و أنظمة حكومية لاحتفظت البنوك على الأغلب بجزء ضئيل
للغاية من الودائع التي لديها على شكل احتياطي، وعليه فان البنوك المركزية مطالبة اليوم بالاحتفاظ
باحتياطي أكبر بكثير مما هو ضروري لتلبية احتياجات العملاء و هذه الاحتياطيات الالزامية القانونية هي
جزء بالغ الأهمية في الآلية التي يسيطر بها البنك المركزي على عرض النقود المصرفية.

حيث توسع استخدام هذه الأداة لأنها تمكن البنك المركزي من السيطرة على عرض النقد و تغييره
بسرعة ويتمكن كذلك من تحديد مستوى الاحتياطي القانوني بالضبط عندما يرفع النسبة أعلى مما ترغب
البنوك التجارية و في النهاية يتمكن من السيطرة على العرض النقدي بشكل أكثر دقة.²

¹ المرجع نفسه، ص212

² عبد الحسين جليل الغالبي، مرجع سابق، ص 214.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

الفرع الرابع: فعالية سياسة معدل الاحتياطي القانوني:

تعتبر هذه الأداة من الأدوات التي تمارس تأثيراً مباشراً مباشراً و فعال على سيولة البنوك التجاري، و هذا التأثير يتقرر بإرادة البنك المركزي طبقاً للسياسة النقدية التي يسعى لتطبيقها و من المزايا التي تتميز بها هذه الأداة في تأثيرها على عرض النقود أنها تؤثر على كل البنوك بالتساوي فهي تعتبر سلاحاً فعالاً في التأثير على حجم الائتمان و من ثم على العرض النقدي، حتى أن التغيرات الصغيرة في نسبة الاحتياطي الاجباري ينتج عنها تغيير في عرض النقود.

كما أن هذه الاداة تكون أكثر فعالية اذا كان وعاء الاحتياطات الاجبارية شاملاً لجميع أنواع الودائع و كذا افتراض عدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية و مدى استجابة و مرونة القطاعات الانتاجية لتلك التغيرات المطبقة من قبل السلطات النقدية.¹

عند تقييمنا لفعالية ونجاح أداة الاحتياطي القانوني نستنتج ما يلي:²

1- تعتبر هذه الأداة من السياسات الناجحة في أوقات التضخم حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض و الاستثمارات و خفض حجم الودائع أما في أوقات الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض و سبب ذلك يعود إلى أن قدرة البنوك على خلق الائتمان و استعدادها لزيادة حجم القروض و تقديمها قد لا يقابله طلب على هذه القروض من الأفراد و المؤسسات نظراً لانتشار حالة الكساد، و لذلك يجب أن يصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى تشجع زيادة طلب القروض.

2- تعتبر هذه الاداة غير مرنة لأنها تعامل البنوك الكبيرة و الصغيرة على حد سواء كما أنها لا تميز بين البنوك التي لديها إحتياطات غير أن هذا الانتقاد يمكن الرد عليه طالما أن الهدف من رفع هذه النسبة هو تقييد حجم الائتمان و لجوء بعض البنوك إلى خفض أصولها يصب في تحقيق الهدف المسطر من السياسة النقدية.

¹ بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص176-177.

² صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، 2002-2003، ص 141-142.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

3- إن التغييرات المتكررة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لها تأثير على وضع البنوك و قابليتها لمنح القروض و استثمار أموالها لأنه يجعل البنوك مرتبكة نتيجة لعدم التأكد من وجهة هذه التغييرات و درجتها.

4- و رغم ما يقال على أداة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من قلة المرونة و ضعف فعاليتها إلا أنها تتسم بأكثر فعالية و أقل كلفة من سياسة إعادة الخصم و عمليات السوق المفتوحة كأدوات للسياسة النقدية و خاصة في البلدان النامية نظراً لعدم توافر أسواق مالية و نقدية واسعة.¹

¹ صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 142-143.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

المطلب الثاني: الإطار النظري للمستوى العام للأسعار

تمهيد:

يعتبر المستوى العام للأسعار من أهم المفاهيم الاقتصادية التي تؤثر على حياة الأفراد و أداء الاقتصاد بشكل عام، يشير هذا المفهوم إلى تقدير متوسط تغيرات أسعار السلع و الخدمات في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة و تعكس التغيرات فيه قوة العملة و تكاليف الحياة، هذا التمهيد يسلط الضوء على أهمية فهم و مراقبة المستوى العام للأسعار كجزء أساسي من سياسات الحكومة و اتخاذ القرارات الاقتصادية الفعالة.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول المستوى العام للأسعار

مما سبق يمكن النظر إلى المستوى العام للأسعار على أنه متوسط أسعار السلع و الخدمات التي يمكن التعويل عليها لقياس و معرفة مستوى التغير في القدرة الشرائية للمستهلكين في فترة زمنية معينة و في حالات معينة.

يقصد بالمستوى العام للأسعار أسعار جميع السلع و الخدمات التي تدخل في المعاملات سواء كانت سلع و خدمات استهلاكية أو إنتاجية و بصفة عامة فإن المستوى العام لأسعار جميع المفردات التي تدخل حجم المعاملات.¹

يعرف المستوى العام للأسعار بأنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة من السلع و الخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما.

و يفسر الارتفاع في المستوى العام للأسعار بالتضخم الذي يعرف كالتالي:

– الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة.

¹ فائزة لعرف، قياس أثر التغير في معدل الاحتياطي الاجباري على تطور المستوى العام للأسعار، مجلة أفاق للعلوم، جامعة المسيلة، المجلد 06، العدد 02، ص 232.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

هذا المفهوم يقصد أن يكون الارتفاع العام للأسعار للسلع و الخدمات و بقاء أسعار بقية السلع و الخدمات ثابتة أو تكون منخفضة، هذا مع انخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد مما يعني أن الوحدة النقدية في ظل حالة التضخم تكون قادرة على شراء قدر أقل مما كانت تشتريه قبل التضخم.¹

بالتالي التضخم هو التناقص في قيمة القوة الشرائية للنقود.

ذلك الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما و الناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة.

كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع و المنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار.²

و مما سبق نستخلص أن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار يرافقه انخفاض قيمة النقود نتيجة لكمية النقد المضخة في الاقتصاد حيث يعتبر عنصراً أساسياً في فهم الوضع الاقتصادي للدول و تأثيراته على المجتمع و الاقتصاد.

الفرع الثاني: تقلبات المستوى العام للأسعار

يعتبر التغير في المستوى العام للأسعار ظاهرة طبيعية، توجد لها طبيعة التغيرات الاقتصادية التي تحدث في المجتمع، إذ أن هذه التغيرات عادة ما تكون ذات طابع ديناميكي، فنجد أن تغير نمط الاستهلاك لمجتمع من المجتمعات لن يؤدي إلى تغير الانتاج إلا بعد مضي فترة من الزمن و في خلال هذه الفترة يترك تغير نمط الاستهلاك أثره على أسعار السلع المختلفة، لذلك نجد أن تغير حجم تيار الانفاق الاستهلاكي أو الاستثماري لن يوتي نتائج في نفس اللحظة التي يتم فيها التغير بل لابد من مرور فترة من الوقت قد تطول أو قد تقصر يحدث فيها تغير في مستوى الأسعار حتى يتم تغير نمط الانتاج أو حجمه بما يتناسب مع الطلب الاستهلاكي،³ فهذه التغيرات تعتبر من الأمور العادية في الحياة

¹ فارس حبيبة، غالي عتيقة، أثر الجباية العادية على المستوى العام للأسعار، مذكرة تخرج، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تيارت ابن خلدون، ص 44.

² محفوظي إبراهيم الخليل، عيجولي خالد، أثر زيادة حجم الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر (1990-2020)، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة (الجزائر)، المجلد 13، العدد 02، ص 49.

³ سامي السيد، النقود و البنوك و التجارة الدولية، جامعة القاهرة، 2018، ص 103-104

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

الاقتصادية حيث لا يجب أن تثير شعور القلق إنما يمكن أن تكون من الأمور المفيدة و الضرورية في بعض الأحيان.

التغير في مستوى الأسعار أحياناً يعتبر علاجاً لبعض مشاكل المجتمع كالكساد مثلث فإن الارتفاع في الأسعار الذي قد ينشأ عن زيادة الطلبات على السلع يعتبر من الأمور المفيدة التي تؤدي إلى التوسع في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة في الانتاج و بالتالي ينتقل النشاط القومي من حالة الكساد إلى حالة الانتعاش.

و إذا كان مجتمع ما يعاني من التضخم فإن الانخفاض في الأسعار الذي ينشأ عن نقص الطلب على السلع قد يجبر المنتجين على الحد من نشاطهم و بالتالي يخفف من حدة التضخم.

الفرع الثالث: مسببات ارتفاع المستوى العام للأسعار:

يعد ارتفاع مستوى الأسعار ظاهرة اقتصادية تعكس زيادة في تكاليف السلع و الخدمات على المستوى العام، و هذه الزيادات غالبية ما تكون نتيجة لعدة عوامل مترابطة حيث بمقتضى التحليل الكينزي فإن الطلب الكلي الفعال يعتبر عاملاً رئيسياً في تحديد مستويات العمالة الدخل و الانتاج فالتغيرات في مستويات الانتاج و الاستهلاك و الاستثمار و الادخار تعتمد بصفة رئيسية على التغيرات في مستوى الطلب الكلي الفعال.

و في حالة التضخم أي ارتفاع المستوى العام للأسعار يعبر عن الخلل في التوازن بارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي أو بانخفاض العرض الكلي عن مستوى التشغيل الكامل.¹

و يمكن البحث في هذه الحالة في مجموعة العوامل الدافعة للطلب الكلي الفعال نحو الارتفاع و العرض الكلي للانخفاض و نشرحهم في:

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2017، ص 148.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

أولاً: العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع:

يمكن ارجاع تلك الدوافع إلى ما يلي:

1-زيادة الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري:

تفترض النظريات المتعلقة بالتوازن و العرض و الطلب الكلي للنظام المالي أن الزيادة في الانفاق الكلي فوق مستوى التشغيل الكامل يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي، مما يؤدي في النهاية إلى التضخم، هذا يحدث عندما يكون هناك زيادة في الانفاق الذي لا يتزامن معها زيادة مقابلة في الانتاج مما يؤدي إلى زيادة في أسعار السلع و الخدمات.

2-التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف:

إن توسع البنوك التجارية في منح الائتمان و الاعتمادات يعتبر عاملاً أساسياً في زيادة السيولة النقدية في الأسواق يمكن أن تحفز الدولة النشاط الاقتصادي و زيادة الانتاج من خلال تشجيع البنوك على تقديم الاعتمادات و فتح عمليات الائتمان باستخدام وسائل مثل تخفيض، و هذا يشجع رجال الأعمال على الاستثمار مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الاسعار مشيراً إلى ظهور تضخم ناجم بشكل رئيسي عن الاعتمادات الممنوحة من قبل البنوك للمنتجين.¹

3-العجز في الميزانية:

العجز في الميزانية هو أسلوب تستخدمه الحكومات بسهولة لتمويل مشروعاتها الانتاجية و تشغيل الانتاجية المعطلة في المجتمع، غالباً ما تلجأ الدول إلى إحداث العجز عمداً لتمويل خطط معينة، و توفير النفقات الضرورية بطرق متعددة.

يعني العجز في الميزانية زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة بالمقدار الذي تقتضيه الحكومة من البنك المركزي و رغم الآثار السلبية المتوقعة لهذا العجز، تعتمد الحكومات عليه عن وعي لتعزيز النشاط الاقتصادي و تحقيق رواج في الأعمال و تنفيذ برامجها المدنية و العسكرية، خاصة قبل الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.

¹ بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 149.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

أما إذا كانت جميع العناصر الانتاجية قيد العمل، فإن زيادة النفقات العامة لا تجد منفذاً سليماً، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة للتوازن المختل بين فائض النقد المتداول و زيادة الانفاق العام و المعروض السلعي.

4-تمويل العمليات الحربية:

تعد الحروب من الأسباب التي تؤدي إلى التضخم، نتيجة للنفقات العامة الكبيرة التي تصاحبها عندما تضعف القدرة المالية للدولة، تلجأ إلى أسرع وسيلة للحصول على المال و هي إصدار العملة، الحاجة إلى المال تبدأ قبل الحرب للإعداد لها و تستمر أثناء الحرب لتسيير شؤون البلاد، و تبقى بعد الحرب لمعالجة الأزمات الاقتصادية التي خلفتها الحرب.¹

5-الارتفاع في معدل الأجور:

يكمن السبب المباشر و الفعال لارتفاع معدلات الأجور و نفقات المعيشة في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية نفسها التي تسمح بحرية النفقات العمالية و منحها حق الإضراب لتحقيق مطالب رفع الأجور، زيادة الأجور ترفع من تكاليف الانتاج مما يقلل من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل، لمواجهة هذه المشكلة يمكن للحكومة اقتراح الحلول التالية:

- الاتفاق مع الاتحادات العمالية على عدم المطالبة بزيادة الأجور لفترة زمنية محددة.
- الاتفاق مع الاتحادات العمالية على المطالبة بزيادات في الأجور تتناسب مع نسبة الزيادة في الانتاجية مما يساهم في الحفاظ على استقرار نسبي للأسعار.

ثانياً: العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض:

بما أن التضخم ينشأ نتيجة الاختلال بين الطلب الكلي الفعال و المعروض من السلع و المنتجات عند مستوى التشغيل الكامل فإن مرونة الجهاز الانتاجي لتلبية هذا الطلب الكلي الفعال يعود إلى عدة أسباب منها:

¹ بلعزوز علي، مرجع سابق، ص 149-150.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

1-تحقيق مرحلة الاستخدام التام:

قد يصل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة من الكامل و التام لجميع العناصر الانتاجية بحيث يصبح الجهاز الانتاجي غير قادر على تلبية متطلبات الطلب الكلي المرتفع في هذه الحالة يظل الجهاز الانتاجي غير قادر على مواكبة الزيادة في الطلب الكلي.¹

2-عدم كفاية الجهاز الانتاجي:

يمكن أن يعبر عن عدم المرونة في الجهاز الانتاجي عن طريق عدم القدرة على تلبية احتياجات السوق بشكل فعال و ذلك بسبب استخدام أساليب انتاجية قديمة و عدم توافر العناصر الانتاجية الضرورية مثل العمال المهرة و المواد الأولية.

3-النقص في الرأس مال العيني:

عدم المرونة في الجهاز الانتاجي يمكن أن يكون نتيجة لنقص رأس المال العيني المستخدم مما يؤدي إلى انخفاض الانتاج و ظهور التضخم كمؤشر على عدم التوازن في الأسواق المحلية، حيث ينخفض العرض الانتاجي و يزيد الطلب الكلي الفعال، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.²

الفرع الرابع: أنواع التضخم:

التضخم يمثل الزيادة في المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات في الاقتصاد و هناك عدة أنواع من التضخم تتفاوت في طبيعتها و أسبابها من بينها:

أولاً: التضخم الأصلي:

و يحدث هذا التضخم عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي أو زيادة في الانتاج مما ينعكس في صورة زيادة الأسعار ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار.³

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 150-151.

² بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 152-153.

³ رجاء الربيعي، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي، دار أمانة للنشر و التوزيع، عمان، الجامعة الأردنية، ص 14.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

ثانياً: التضخم الزاحف **Creeping inflaticer**:

يستخدم هذا المصطلح للدلالة على ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة خلال فترة زمنية طويلة نسبياً،¹ حيث يرى بعض الاقتصاديين أنه ليس ضار للاقتصاد القومي لأنه يمكن أن يحرك الاقتصاد و إبعاده عن حالة الجمود (Stagnaticen) و منهم من ينظر إلى هذا التضخم بأنه ظاهرة خطيرة.

ثالثاً: التضخم المكبوت **Repressed**:

و هو غالباً ما يظهر خلال نشاط السوق السوداء لأعلى البيانات الرسمية للأسعار،² حيث تتدخل الدولة في إحداث هذا النوع من التضخم من خلال منع الارتفاع المستمر للأسعار كتجميد الأسعار، الرقابة على الصرف، فرض حد أقصى للسعر.

رابعاً: التضخم الجامع **Hyper Inflation**:

يعد من أشد أنواع التضخم فهو نتيجة حتمية لإرتفاع شديد و مستمر في الأسعار يصعب على السلطات الحكومية التدخل للحد من تزايدها و ينجم عنه انهيار النظام النقدي و تنهار معه قيمة الوحدة النقدية.³

خامساً: التضخم المستورد **Imported Inflation**:

يعرف هذا النوع من التضخم على أنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار المحلية الناشئ عن ارتفاع المستوى العام للأسعار العالمية للسلع و الخدمات المستوردة في الأسواق الدولية و أكثر الدول تأثراً

¹ صحراوي محمد نجيب، دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2016، ص 10.

² رجاء الربيع، المرجع نفسه، ص ص 14-15.

³ صحراوي محمد نجيب، المرجع نفسه، ص 109.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

بهذا النوع من التضخم هي الدول النامية و ذلك بسبب ضعف جهازها الانتاجي و عجزه عن تلبية حاجياتها مما يعني لجوئها أكثر للاستيراد بالتالي تأثر أكبر بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.¹

سادساً: التضخم الدوري Cyclical Inflation:

و يرتبط هذا النوع من التضخم بالتقلبات الاقتصادية التي تتعلق بالطلب الكلي أو العرض الكلي و التي تتعكس تأثيراتها على ارتفاع المستوى العام للأسعار كلما قارب الاقتصاد من حالة الاستخدام الكامل.²

الفرع الخامس: آثار التضخم و كيفية معالجتها

أولاً: آثار التضخم:

ينتج عن التضخم آثار بالغة الأهمية على مستوى التشغيل و الانتاج في الاقتصاد بالإضافة إلى ذلك إنه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي و الثروة بين أفراد المجتمع حيث خلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر و بمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي و كلما قارب مستوى توظيف عناصر الانتاج مستوى التوظيف الكامل كلما تضائل معدل نمو الدخل الحقيقي إلى أقصى مستوى ممكن له و لا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل.³

يترتب أيضاً عن التضخم فقدان الأفراد لقيمة النقود و ابتعادهم عن فكرة الادخار و توجيههم إلى الاستهلاك الحالي أي التفضيل السلعي على النقدي.⁴

أيضاً نلاحظ خفض القيمة الشرائية للنقد مما يؤدي إلى الزيادة في الواردات و النقصان في الصادرات نتيجة زيادة تكاليف إنتاج سلع التصدير مما يحرمها من المنافسة الخارجية، و أيضاً إنخفاض

¹ إيمان بن زروق، التضخم قياسه و آثاره مع التطبيق على الاقتصادي الجزائري، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 2020، ص 7.

² رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص 16.

³ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 152-153.

⁴ بلفضيل كمال، زحافي عدة، قдал زين الدين، اختبار العلاقة بين معدل التضخم و بين (معدل البطالة، المستوى العام للأسعار) للفترة الممتدة بين 1972-2010 بالجزائر دراسة قياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، مجلد 04، 2019، ص 03.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

القوة الشرائية باستمرار بسبب ارتفاع الأسعار يلحق أضرار مالية بالدائنين و استفاضة المدنين خاصة عندما تكون آجال الديون طويلة مما يؤدي إلى الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة الذي له أضرار بليغة على الاقتصاد قد تجره إلى الانكماش أو الركود.¹

و من الآثار الاجتماعية فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظراً لاختلاف معدلات الزيادة في الدخل النقدية فبعض الفئات تزداد دخولها على حساب فئات أخرى نتيجة عملية إعادة توزيع الدخل و يبرر عنه التمايز بين الطبقات.

ثانياً: كيفية معالجة الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم):

تعتبر معالجة ارتفاع المستوى العام للأسعار من القضايا الاقتصادية الحيوية التي تواجهها الدول للحفاظ على استقرار اقتصادها و رفاهية مواطنيها تتطلب هذه المعالجة فهمها عميقاً للعوامل المسببة للتضخم و تطبيق استراتيجيات فعالة للخدمة.

تتضمن الآليات المستخدمة مزيجاً من السياسات النقدية بأدواتها المختلفة و السياسة المالية و يمكن في هذا الإطار أن نعرف السياسة النقدية هي النقود من جهة أخرى في هذا السياق سنتناول أبرز الأساليب و التدابير التي يمكن تبنيها للسيطرة على ارتفاع الأسعار و ضمان استقرار السوق.²

السياسة النقدية هي تلك السياسة ذات العلاقة بالنقود و الجهاز المصرفي و التي تؤثر في عرض النقود لإيجاد التوسع في حجم القوة الشرائية أو التقليل من حجم تلك القوة الشرائية في المجتمع و السياسة النقدية المضادة للتضخم تقوم على أساس تحقيق إنكماش في الإئتمان المصرفي و فيما يلي توضيح لأدوات السياسة النقدية التي أهمها هو الاحتياطي القانوني.³

¹ بلفضيل كمال، زحافي عدة، قبال زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص 04.

² بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 154.

³ دحان كنزة، سلوكي كريمة، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة (2000-2015)، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد درارية، أدرار، الجزائر، 2016-2017، ص 16.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

1- خفض سعر أو معدل الخصم:

عادة ما يقوم البنك المركزي في حالة ارتفاع معدلات التضخم برفع سعر إعادة الخصم بهدف ذلك إلى التأثير على القدرة الإئتمانية للبنوك التجارية، حيث يجعل رفع سعر الفائدة أو إعادة الخصم تكاليف الاقتراض أعلى، مما يشجع البنوك على التقليل في منح القروض و بالتالي التقليل من حجم السيولة المتداولة في الاقتصاد، هذا التدبير يمكن أن يقلل من ضغوط التضخم و يحافظ على إستقرار الأسعار.

و مع ذلك يجدر بالذكر أن البنوك المركزية تتجه نحو استخدام أدوات أخرى للسياسة النقدية مثل سياسة الفائدة أو شراء الأصول نظراً للتحديات التي تواجه سياسة إعادة الخصم و التي تتطلب وجود أسواق نقدية متقدمة و اعتماداً على أدوات أخرى لتحقيق أهداف السياسة النقدية.¹

2- سياسة السوق المفتوحة:

يتمثل دور البنك المركزي في شراء و بيع الأوراق المالية و خصوصاً القصيرة الأجل، بهدف ضبط عرض النقد و حجم الإئتمان في الاقتصاد في حالة ارتفاع معدلات التضخم يقوم البنك المركزي بعرض الأوراق المالية التي يملكها للبيع بهدف استنزاف السيولة الزائدة في السوق و تقليل حجم النقد المتداول مما يساهم في خفض المستوى العام للأسعار و الحد من التضخم.²

و منه دور البنك المركزي في عمليات شراء و بيع الأوراق المالية يعتبر أحد الوسائل الرئيسية التي يستخدمها للتحكم في السيولة و الإئتمان في الاقتصاد و هو عنصر أساسي لضمان إستقرار الأسواق المالية و النقدية.³

3- نسبة الاحتياطي القانوني:

البنك المركزي يحدد نسبة الاحتياطي القانوني و هي جزء من الودائع التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به لدى البنك المركزي في حالة ارتفاع معدلات التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة

¹ علي مكيد، علاء الدين عشيها، أثر السياستين النقدية و المالية في تضخم حالة الاقتصاد الجزائري، بحوث اقتصادية

عربية، العددان (78-79)، ربيع صيف 2017، ص 77

² Régis Boubounnais et Michel Terrazaeds, Analyse des séries Temporelles (Paris, Dunad, 2010), P84

³ مرجع نفسه Régis Boubounnais et Michel Terrazaeds, opcit, P84

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

الاحتياطي القانوني مما يؤدي إلى استنزاف السيولة لدى البنوك التجارية و تقليل قدرتها على منح المزيد من القروض، هذا التدبير يؤثر على حجم النقد المتداول في السوق و يقلل من القدرة الائتمانية للبنوك.¹

و يمكننا شرحه بطريقة أخرى:

الاحتياطي القانوني هو النسبة المئوية من الودائع التي يتطلب من البنوك التجارية الاحتفاظ بها كاحتياطي نقدي لدى البنك المركزي، يمكن أن يساهم الاحتياطي القانوني في معالجة ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) من خلال عدة طرق:

أ- تقليل السيولة المتاحة للإقراض:

عندما يزيد البند المركزي نسبة الاحتياطي القانوني يتعين على البنوك الاحتفاظ بجزء من ودايعها كاحتياطي، هذا يعني أن كمية الأموال المتاحة للبنوك للإقراض تقل عندما تقل قدرة البنوك على تقديم القروض ينخفض الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي في الاقتصاد.

ب- كبح التضخم الناجم عن زيادة الطلب:

التضخم غالباً ما يكون ناتجاً عن زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد عن طريق زيادة نسبة الاحتياطي القانوني، يتم تقليل الأموال المتاحة للأفراد و الشركات مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع و الخدمات، هذا الانخفاض في الطلب يساعد في تقليل الضغوط على الأسعار و يمنع التضخم

ج- تشجيع الادخار على حساب الإنفاق:

رفع نسبة الاحتياطي القانوني يمكن أن يجعل البنوك تبحث عن طرق لجذب المزيد من الودائع لتعويض النقص في السيولة، يمكن أن يشمل ذلك تقديم معدلات فائدة أعلى على الودائع مما يشجع الأفراد على الادخار بدلاً من الإنفاق، زيادة معدلات الادخار تقلل من الطلب الاستهلاكي مما يساعد في تخفيف التضخم.

¹ علي مكيد، علاء الدين عشياها، مرجع سابق، ص 77.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

د- استقرار النظام المالي:

زيادة نسبة الاحتياطي القانوني تعزز استقرار النظام المالي من خلال ضمان أن البنوك لديها احتياطات كافية لتلبية طلبات السحب المفاجئة، هذا الاستقرار يمنع الأزمات المالية التي يمكن أن تؤدي إلى ضغوط تضخيمية إضافية.

هـ- توجيه الائتمان بشكل أكثر فعالية:

من خلال التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني يمكن للبنك المركزي توجيه السيولة نحو القطاعات الأكثر إنتاجية و أهمية، على سبيل المثال يمكن أن يقلل من الائتمان الموجه للاستهلاك غير الضروري و يزيد من التمويل للقطاعات الانتاجية مما يعزز العرض الكلي و يساعد في تلبية الطلب المتزايد دون ارتفاع كبير في الأسعار.

باختصار الاحتياطي القانوني هو أداة هامة في السياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد و ذلك للحد من التضخم و الحفاظ على استقرار الأسعار من خلال تقليل السيولة المتاحة للإقراض و كبح الطلب الكلي و تشجيع الادخار.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين المتغيرين

يهدف البنك المركزي من استخدام معدل الاحتياطي القانوني كأداة من أدوات السياسة النقدية إلى التأثير في الحجم الكلي للنقود و الائتمان المتداول في الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى التأثير في العديد من المتغيرات الاقتصادية و التي من أهمها المستوى العام للأسعار لوجود علاقة طردية بين كمية النقود المتداولة و المستوى العام للأسعار في النظرة الاقتصادية باعتبار أن هدف استقرار الأسعار الأساسي الذي تسعى البنوك المركزية دائماً¹.

إن العلاقة بين الاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار تتمثل في تأثير الاحتياطي القانوني على كمية النقد المتداولة في الاقتصاد مما يؤثر بدوره على الطلب النقدي و بالتالي على مستوى الأسعار، فعندما يرتفع الاحتياطي القانوني يقلل البنك المركزي من كمية النقد المتداولة في السوق مما يزيد من تكلفة الاقتراض و يقلل من إنفاق الأفراد و نتيجة لذلك يمكن أن ينخفض الطلب النقدي على السلع و الخدمات مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار.

على الجانب الآخر عندما يقل الاحتياطي القانوني يزيد تدفق النقود في السوق مما يؤدي إلى زيادة الطلب النقدي، و الذي قد يساهم في زيادة المستوى العام للأسعار.

بالإضافة إلى ذلك فإن التغيرات في الاحتياطي القانوني قد تؤثر على أسعار الفائدة و بالتالي تؤثر على الاقتراض و الاستثمار رغم على الطلب النقدي و الاستثمار.

تتأثر العلاقة بين الاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار بعدة طرق منها:

1- **تأثير الانفاق و الطلب:** زيادة الاحتياطي القانوني قد تقلل من القروض المتاحة للبنوك مما يؤدي إلى تقليل الانفاق و الطلب على السلع و الخدمات و بالتالي يمكن أن يساهم في خفض المستوى العام للأسعار.

2- **تأثير التضخم:** عندما يكون الاحتياطي القانوني منخفضاً يمكن للبنوك إقراض المزيد من الأموال مما يؤدي إلى زيادة الافاق و الطلب و بالتالي يمكن أن يؤدي إلى الزيادة في الأسعار.

¹ فائزة لعرفان، مرجع سابق، ص 232.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

3- تأثير أسعار الفائدة: تغيير نسبة الاحتياطي القانوني يمكن أن يؤثر على أسعار الفائدة حيث أن زيادة هذه النسبة يمكن أن تزيد في تكلفة الاقتراض مما يقلل من الطلب و بالتالي التقليل في المستوى العام للأسعار.

بالمقابل يمكن أن تحدث تغيرات في الاحتياطي القانوني نتيجة للتغيرات في المستوى العام للأسعار أيضاً حيث يمكن أن يتم تعديل السياسة النقدية للتصدي للتضخم أو انخفاض الأسعار مما يؤثر على الاحتياطي القانوني.

و منه يمكن القول أن الاحتياطي القانوني يلعب دوراً هاماً في تحديد كمية النقد المتداولة و بالتالي يؤثر على مستوى الطلب النقدي و بالتالي على المستوى العام للأسعار.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت أثر الاحتياطي القانوني الذي هو من أدوات السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار (التضخم) سواء كانت أهداف أو أدوات، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لبعض الدراسات التجريبية التي تعرضت لهذه المتغيرات.

المطلب الأول: الدراسات السابقة عربية و أجنبية:

أولاً: دراسات باللغة العربية:

❖ دراسة لظهوراي فريد بعنوان دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم في الجزائر، 2015، هدفت هذه الدراسة الى ابراز أثر السياسة النقدية بواسطة معدل الاحتياطي القانوني و معدل اعادة الخصم و كذلك سعر الصرف على معدل التضخم و معرفة العلاقة الموجودة بين المتغيرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، من أجل ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي و استخدم أدوات قياسية (احصائية) من خلال تحليل السلاسل الزمنية و نموذج تصحيح الخطأ بالإضافة الى نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، و توصل الباحث الى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين التضخم و باقي عناصر النشاط النقدي خلال فترة الدراسة.¹

❖ دراسة لفائزة العراف بعنوان قياس اثر التغيرات في معدل الاحتياطي الاجباري على تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر 2021 هدفت هذه الدراسة الى تحديد مفاهيم كل من السياسة النقدية للبنك المركزي ومعدل الاحتياطي الاجباري و المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 من اجل ذلك استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة الى أدوات قياسية احصائية من خلال بناء نموذج الانحدار لقيم الدراسة وقد توصلت الباحثة الى انه يوجد علاقة ارتباط و اثر موجب ذو دلالة احصائية لمعدل الاحتياطي الاجباري في البنوك على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة الدراسة.²

¹ ظهوراي فريد، دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم في الجزائر، مجلة المعارف، العدد 19، 2015.

² فائزة العراف، قياس اثر التغيرات في معدل الاحتياطي الاجباري على تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر، مجلة افاق للعلوم، المجلد 6، العدد 02، 2021.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

❖ دراسة لبوشعور شريفة بعنوان اثر العتبة للسياسة النقدية على التضخم في الجزائر 2023 هدفت هذه الدراسة للتأكد من مدى فعالية السياسة النقدية في كبح التضخم و ذلك من خلال تحديد حد للسياسة النقدية تسمح بالتحكم في معدلات التضخم خلال الفترة (2017-2022) في الجزائر و ذلك باستخدام نموذج الانحدار العتبة و قد توصل الباحث الى عدم وجود اثر ذو دلالة احصائية لكل من الاحتياطي القانوني ومعدل اعادة الخصم على التضخم خلال فترة الدراسة.¹

ثانيا: دراسات أجنبية:

❖ دراسة لـ

SGB henry monetary policy: observation on its theory and practice 2013

هدفت الدراسة الى تبيان تجربة المملكة المتحدة في تغييرات سلوك السياسة النقدية خلال أزمة 2008 و تمحورت اشكالية الباحث حول ما اذا كانت السياسة النقدية على خطأ في الفترة التي سبقت الأزمة، و استخدمت الدراسة المنهج التجريبي الوصفي اعتمادا على النموذج القياسي و نموذج DSGE. و قد أحاطت هذه الأخيرة على نتائج أهمها:

- تؤدي التغييرات المستمرة في النظام الى آثار في الجانب الاقتصادي
- ان احداث تعديل على السياسة النقدية يعمل على تغيير ملحوظ في معدل البطالة و التضخم.²
- ❖ دراسة للطيفة بهلول، ايمن حماد، امال منصور الدهاش بعنوان دراسة قياسية لتأثيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، هدفت هذه الدراسة الى تعريف ظاهرة التضخم و تأثيره على المتغيرات الاقتصادية، كما تم التعرض الى تعريف بأدوات السياسة النقدية التي انتهجتها ليبيا لمكافحة التضخم من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و ابراز أهمية السياسة النقدية في ليبيا. من أجل ذلك استخدم الباحث أدوات قياسية احصائية لتقدير العلاقة بين المتغيرات، و قد توصل الباحث الى أن السياسة النقدية هي أحد أهم السياسات التي تساهم في

¹بوالشعور شريفة، أثر العتبة للسياسة النقدية على التضخم في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 14، العدد 02، 2023.

² SGB Henry monetary policy: observation on its theory and practice, 2013

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

مكافحة مشكل التضخم و بالتالي الوصول الى الاستقرار الاقتصادي، كما تم تأكيد على أن هناك تأثير واضح للسياسة النقدية على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.¹

المطلب الثاني: القيمة المضافة:

ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات هو أن معظم الدراسات السابقة اقتصرت على تبيان أثر السياسة النقدية بصفة تشمل جميع أدواتها و على الاقتصاد ككل، بينما في الدراسة الحالية تم التطرق بصفة خاصة لأداة محددة من الأدوات الكمية للسياسة النقدية و هي الاحتياطي القانوني الذي بدوره يؤثر بطريقة مباشرة في التغيرات في المستوى العام للأسعار حيث تم ربط المتغيرين في هذه الدراسة لما يجمعهم في تحقيق أهداف مشتركة، و قد تم تغطية هذه الدراسة خلال الفترة (2017.2023) في الجزائر، تعتمد الدراسة على بيانات حديثة وشاملة للفترة من 2017 إلى 2023 مما يضمن تحديث النتائج وصحتها، حيث تسلط الضوء على التحديات والفرص الفريدة التي تواجه الاقتصاد الجزائري في هذا المجال مما يمكن أن يكون مرجعاً مهماً للدراسات المستقبلية حول الاقتصادات الناشئة الأخرى و تهدف الى:

- توضيح طبيعة العلاقة بين المتغيرين الاحتياطي القانوني و التغيرات في المستوى العام للأسعار.
- تحديد مدى استجابة المستوى العام للأسعار عند التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني.

¹ لطيفة بهلول، أيمن حماد، أمال منصور الدهاش، دراسة قياسية لتأثيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 02، 2019.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق الى الاطار النظري للاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار، حيث يتناول هذا الفصل النظري تحليل مفهوم الاحتياطي القانوني وفهم دوره كأداة من أدوات السياسة النقدية إضافة الى مفهوم المستوى العام للأسعار (التضخم) و يقدم نظرة شاملة عن الاحتياطي القانوني الذي يُعد أداة فعالة للسيطرة على التضخم عند استخدامها بشكل صحيح ومتكامل مع أدوات السياسة النقدية الأخرى أكد على أهمية التحليل المستمر للبيانات الاقتصادية ومراقبة التغيرات في السيولة النقدية لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة في استقرار الأسعار وضبط التضخم، إضافة الى ذلك تناولنا أهم الدراسات ذات صلة بالموضوع أو الوقوف على أهم نقاط التشابه و الاختلاف معها.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي
القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار
في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

تمهيد:

يشكل الاحتياطي القانوني احد اهم الادوات النقدية الرئيسية التي تستخدمها البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و السيطرة على التضخم في الجزائر كان لمعدل الاحتياطي القانوني تأثيرا كبيرا على المستوى العام للأسعار، خاصة في ضل التحديات الاقتصادية المتنوعة التي واجهتها البلاد خلال السنوات الأخيرة حيث يعد هذا الاحتياطي نسبة محددة من الودائع الخاصة بالبنوك التجارية التي يجب الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي بهدف تنظيم كمية السيولة المتاحة للاقراض و التوازن بين العرض والطلب على الاموال .

منذ عام 2017 وحتى عام 2023 شهدت الجزائر تحولات متعددة في سياساتها النقدية نتيجة لأحداث الاقتصادية المحلية و الدولية مثل تراجع أسعار النفط و جائحة كورونا هذه التحديات دفعت بنك الجزائر الى تعديل معدل الاحتياطي القانوني كجزء من استراتيجيته للتحكم في التضخم ودعم النمو الاقتصادي من خلال تحليل هذه الفترة يمكننا فهم كيفية تأثير التغيرات في معدل الاحتياطي على الاسعار و كيف ساهمت هذه الاداة في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي في الجزائر .

سنتناول في هذا الفصل من خلال المبحث الاول تطور الاحتياطي القانوني و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة [2017.2023]، بينما سنتناول في المبحث الثاني الاطار القياسي للمتغيرين، ثم ننتهي بالمبحث الثالث الذي سنتطرق فيه الى اهم النتائج الاحصائية للنموذج المستعمل .

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

المبحث الأول: التحليل القياسي لتطور نسبة الاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

نسعى من خلال هذا المبحث الى تحليل تطورات كل من الاحتياطي القانوني و التضخم خلال فترة الدراسة [2017-2023]

المطلب الأول: تحليل تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال الفترة [2017-2023]

في هذا المطلب سنتطرق الى تطورات معدل الاحتياطي القانوني و تحليله خلال فترة الدراسة.

الفرع الاول: تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

يعتبر الاحتياطي القانوني من أهم أدوات السياسة النقدية التي تلجأ إليها السلطات النقدية بهدف توجيه الاقتصاد و الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار.

شهدت الفترة ما بين 2017.2023 عدة تغيرات متأثرة بالتحديات الاقتصادية و السياسات النقدية التي تبنتها الدولة للحد من التضخم، حيث بدأ معدل الاحتياطي القانوني بالارتفاع من جوان 2018 الذي كان بقيمة 10 و كان الارتفاع الاكثر حدة في عام 2019 وصل حتى 12 نتيجة الدولة سياسة انكماشية للتأثير على حجم السيولة الموجودة في الاقتصاد في أوقات التضخم وعليه فان هذا يحد من قدرة المؤسسات المالية على تقديم القروض مما يخفض من حجم الانفاق الكلي و بالتالي تراجع أسعارها مما ينتج عنه تراجع في معدل التضخم.¹

¹ معتوق جمال، محمد رضا بوسنة، هدى كرماني، قياس أثر السياسة النقدية على التضخم- دراسة حالة الجزائر، المجلة (دقاتر mecas)، المجلد 17، العدد 03، 2021، ص 27.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

الفرع الثاني: تحليل تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال الفترة [2017-2023]

يُعدّ الاحتياطي القانوني أداة نقدية هامة يستخدمها بنك الجزائر المركزي للتحكم في كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد الجزائري، ويتمّ تحديده كنسبة مئوية من الودائع التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي، وتُستخدم هذه الأداة لتحقيق أهداف محددة كالتحكم في التضخم و تحقيق استقرار الاسعار.

حيث شهد معدل الاحتياطي القانوني خلال فترة الدراسة تغيرات ملحوظة يمكن توضيحها في الجدول و المنحنى الموالي:

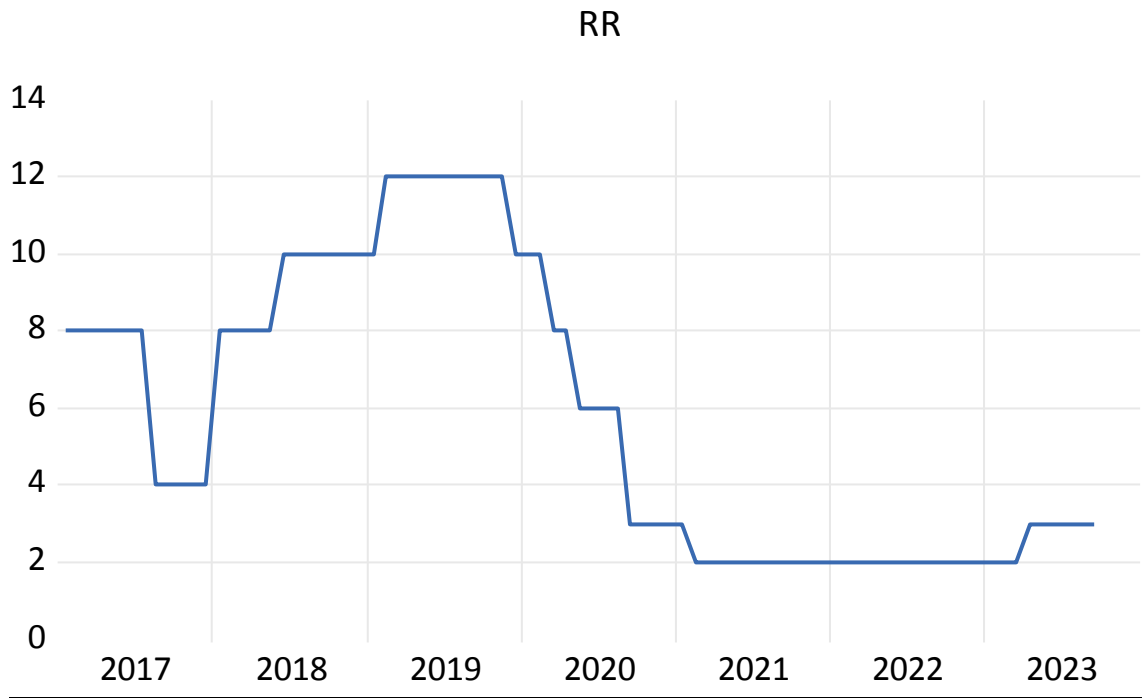
الجدول رقم (01): معدلات الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة [2017.2023] بالأشهر:

| الأشهر | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|--------|------|------|------|------|------|------|------|
| جانفي | 8 | 8 | 10 | 10 | 3 | 2 | 2 |
| فيفري | 8 | 8 | 12 | 10 | 2 | 2 | 2 |
| مارس | 8 | 8 | 12 | 8 | 2 | 2 | 2 |
| أفريل | 8 | 8 | 12 | 8 | 2 | 2 | 3 |
| ماي | 8 | 8 | 12 | 6 | 2 | 2 | 3 |
| جوان | 8 | 10 | 12 | 6 | 2 | 2 | 3 |
| جويلية | 8 | 10 | 12 | 6 | 2 | 2 | 3 |
| أوت | 4 | 10 | 12 | 6 | 2 | 2 | 3 |
| سبتمبر | 4 | 10 | 12 | 3 | 2 | 2 | 3 |
| أكتوبر | 4 | 10 | 12 | 3 | 2 | 2 | |
| نوفمبر | 4 | 10 | 12 | 3 | 2 | 2 | |
| ديسمبر | 4 | 10 | 10 | 3 | 2 | 2 | |

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نشریات البنك المركزي للسنوات [2017.2023]

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

الشكل رقم (01): تطور معدلات الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة [2017-2023] بالأشهر:



المصدر: من اعداد الطالبة من مخرجات برمجية eviews12 بالاعتماد على بيانات البنك المركزي

يوضح الشكل تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال فترة الدراسة، حيث شهد تقلبات هامة في بداية جانفي 2017 حدد البنك المركزي معدل الاحتياطي القانوني ب 8 حتى أوت 2017 أصبحت قيمته 4 و هي نسبة منخفضة تزامنت مع انخفاض التضخم ثم استمرت في التذبذب بين 8 و 4 و في جوان 2018 بدأت السلطات النقدية برفع قيمته و اتباع سياسة انكماشية ليصل فيما بعد الى 12 في

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

فيفري 2019 و هذا الارتفاع يتماشى مع الوضع النقدي السائد حيث عرفت هذه الفترة ارتفاعا كبيرا في

العرض النقدي و التضخم ليتقلص فيما بعد ذلك أيضا متأثرا بانخفاض قدرة البنوك على منح الائتمان¹

ثم انتقل من 12 شهر نوفمبر سنة 2019 الى 10 بداية سنة 2020 ثم 8 ثم 6 منتصف السنة ثم

انخفض الى 3 نهاية سنة 2020 و استمر في الانخفاض حتى بلغ 2 شهر فيفري 2021 و استقرت عند

نفس القيمة تقريبا ما بين سنة 2021 الى سنة 2023 (ما بين القيمتين 3 و 2) نتيجة لتفاهم الازمة

المالية² و ما ترتب عنها من نقص في السيولة حيث اتبع البنك المركزي سياسة توسعية في محاولة لدعم

التعافي الاقتصادي الذي تأثر بشكل كبير في سنة 2020 مع انتشار جائحة كورونا قام البنك المركزي

في هذه الفترة باتخاذ اجراءات لتخفيف الاثر الاقتصادي من ضمن هذه الاجراءات خفض معدل

الاحتياطي الى 3 لتوفير سيولة اكبر في النظام المصرفي و دعم النشاط الاقتصادي و في سنة 2021

استمر البنك المركزي في خفض معدل الاحتياطي القانوني بهدف تشجيع البنوك على تقديم المزيد من

القروض للمستهلكين و الشركات مما يعزز الانفاق و الاستثمار حيث استمر الدعم الاقتصادي في

سنة 2022 و حافظ البنك المركزي على معدل احتياطي قانوني منخفض نسبيا لمواصلة تعزيز السيولة

المصرفية مع مراقبة تأثير هذه السياسة على التضخم.

¹ حياة عثمانى، وفاء رضاني، فعالية السياسة النقدية على مستويات التضخم في الجزائر للفترة 2017:2000، مجلة

الاقتصاد المستدامة، المجلد 02، العدد 02، 2019، ص 44

² الاذاعة الجزائرية، www.radioalgerie.dz، 05/13، 17:51.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

المطلب الثاني : تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة[2017-2023]:

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى التغيرات في المستوى العام للأسعار (التضخم) و تحليلها

خلال الفترة[2017-2023]

الفرع الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة[2017-2023]:

التضخم ظاهرة اقتصادية تتجلى من خلال الارتفاع العام و المستمر في مستوى الأسعار، والذي ينتج عنها فقدان العملة جزءا من قوتها الشرائية¹، حيث عرفت معدلات التضخم في الجزائر تقلبات كبيرة خلال فترة الدراسة متأثرة بمختلف المتغيرات الاقتصادية الداخلية و الخارجية و شهدت منحنى تنازلي خلال الفترة الممتدة من جانفي 2017 لغاية سبتمبر 2020 عند وصوله لأدنى معدل 1,39 و كان نتيجة لتطبيق البنك المركزي للسياسة الانكماشية من خلال زيادة معدلات الاحتياطي القانوني و التقليل في منح القروض الا أن معدلات التضخم عادة للارتفاع مجددا و استمر هذا الارتفاع حتى بلغ 9,39 في سبتمبر 2023 مع استمرار التحديات الاقتصادية المحلية و الدولية.

¹أسماء مخاليف، لخضر ديلمى، العلاقة بين سعر الصرف و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، العدد28، ص 12.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

الفرع الثاني : تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة[2017-2023]:

شهدت التغيرات في المستوى العام للأسعار (معدلات التضخم) خلال فترة الدراسة تغيرات ملحوظة يمكن توضيح تطوراتها في المنحنى و الجدول الموالي:

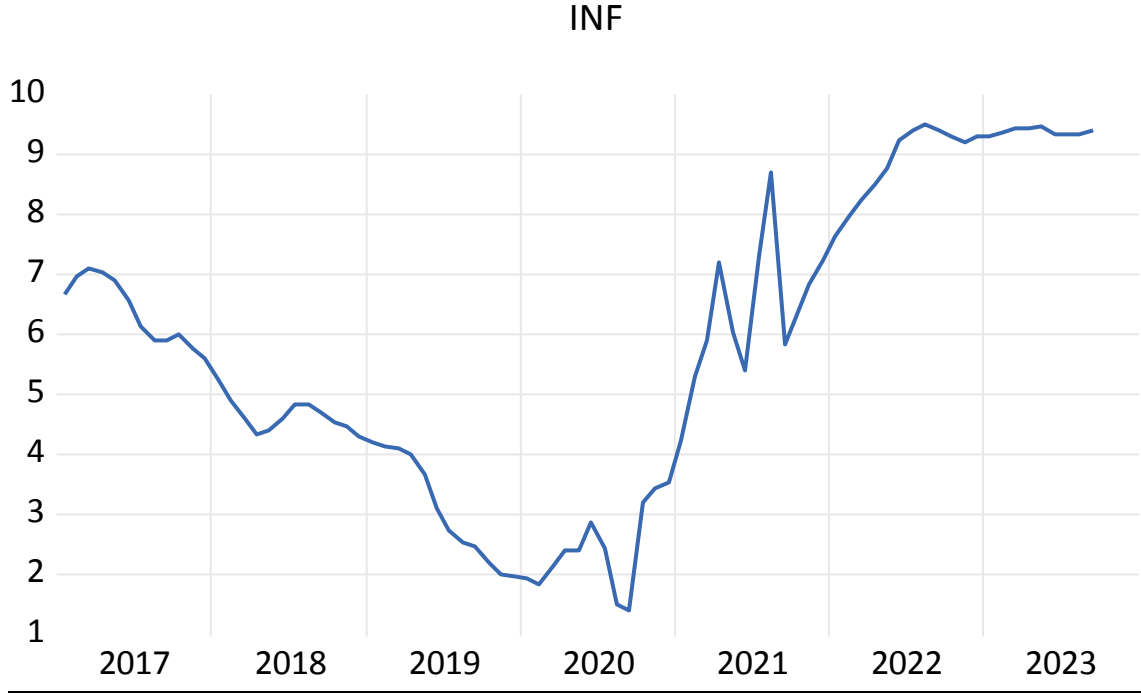
الجدول رقم (02):معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة[2017.2023]:

| الأشهر | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|--------|------|------|------|------|------|------|------|
| جانفي | 6.65 | 5.22 | 4.18 | 1.92 | 4.23 | 7.62 | 9.29 |
| فيفري | 6.94 | 4.88 | 4.11 | 1.82 | 5.29 | 7.95 | 9.35 |
| مارس | 7.07 | 4.57 | 4.08 | 2.13 | 5.87 | 8.23 | 9.41 |
| أفريل | 7.03 | 4.33 | 3.99 | 2.40 | 7.18 | 8.47 | 9.41 |
| ماي | 6.88 | 4.37 | 3.64 | 2.39 | 6.03 | 8.76 | 9.46 |
| جوان | 6.55 | 4.58 | 3.10 | 2.84 | 5.37 | 9.22 | 9.33 |
| جويلية | 6.12 | 4.81 | 2.72 | 2.43 | 7.29 | 9.38 | 9.33 |
| أوت | 5.88 | 4.82 | 2.51 | 1.48 | 8.69 | 9.48 | 9.32 |
| سبتمبر | 5.87 | 4.69 | 2.44 | 1.39 | 5.82 | 9.40 | 9.39 |
| أكتوبر | 5.98 | 4.53 | 2.19 | 3.20 | 6.32 | 9.30 | |
| نوفمبر | 5.76 | 4.46 | 1.97 | 3.43 | 6.81 | 9.20 | |
| ديسمبر | 5.59 | 4.27 | 1.95 | 3.52 | 7.23 | 9.27 | |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على نشریات البنك المركزي للسنوات[2017.2023]

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

الشكل رقم (02): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]:



المصدر: من اعداد الطالبة من مخرجات برمجية **evIEWS12** بالاعتماد على بيانات البنك المركزي

يوضح الشكل التالي تطور معدل التضخم خلال فترة الدراسة حيث شهد تقلبات هامة، في بداية جانفي 2017 الى غاية أكتوبر 2017 كانت قيمه متذبذبة ما بين 7 و 5 نتيجة لضعف الدينار الجزائري، و زيادة أسعار المواد الغذائية والمستلزمات الأساسية ثم بدأت معدلات التضخم في الانخفاض بشكل تدريجي وطفيف الى أن وصلت الى أدنى نسبة خلال الفترة المدروسة و ذلك كان بين سنة 2019 و 2020 بمعدل 1,39 في سبتمبر 2020 حيث جاءت هذه التحسينات نتيجة لجهود الحكومة في تحسين السياسات النقدية و الحد من الانفاق العام والتقليل في العرض النقدي و بالتالي الاقتصاد كان في حالة انكماش الا انه بدأ بالارتفاع في نهاية عام 2020 متأثرا بالتباطؤ الاقتصادي العالمي نتيجة الأزمة

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

الصحية و استمر التضخم في الارتفاع بشكل ملحوظ و كبير في السنتين 2021 و 2022 ليصل الى حوالي 7 و 9 مدفوعا باستمرار تأثيرات الجائحة و زيادة الطلب المحلي بعد تخفيف القيود و ارتفاع أسعار المواد الغذائية و السلع المستوردة بسبب انخفاض قيمة الدينار ,حيث حافظ معدل التضخم على مستويات مرتفعة في 9 بمعنى أن الدولة تتبع سياسة نقدية توسعية نتيجة تفاقم الأزمة المالية و تزايد الطلب على السلع الأساسية مع عدم القدرة على السيطرة على الطلب المتزايد بسبب انتشار الجائحة و التي على اثرها تم فرض حالة من الاغلاق قصد التحكم في انتشار المرض و ترتب عنه تدهور القدرة الشرائية للدينار الجزائري¹. و في ظل استمرار التحديات الاقتصادية المحلية والدولية، من المتوقع أن يظل التضخم مرتفعاً، وإن كانت الحكومة والبنك المركزي يبذلان جهوداً للسيطرة عليه من خلال سياسات نقدية ومالية أكثر استقراراً. لم تتوفر بعد بيانات نهائية عن معدل التضخم للعام بأكمله، لكن التوقعات تشير إلى استمرار الضغط التضخمي بسبب العوامل السابقة.

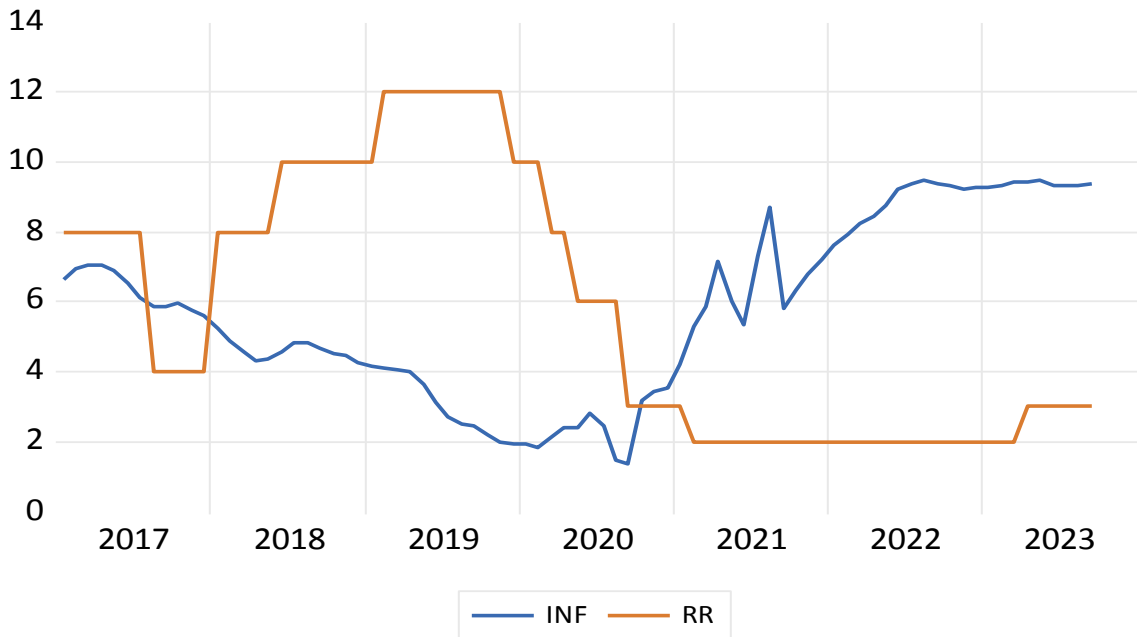
¹بوالشعور شريفة، مرجع سبق ذكره، ص24.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

المطلب الثالث: تحليل تأثير تطور معدل الاحتياطي القانوني على التغيرات في المستوى العام للأسعار (التضخم) في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]:

أن تطور معدلات الاحتياطي القانوني و تأثيره على التضخم في الجزائر يعكس العلاقة بين السياسات النقدية و استقرار الأسعار و في هذا المطلب يمكننا توضيح تطورات هذه المتغيرات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (03): تطور معدل الاحتياطي القانوني على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]:



المصدر: من اعداد الطالبة من مخرجات برمجية eviews12 بالاعتماد على بيانات البنك المركزي

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين حيث عندما كان الاحتياطي القانوني في اعلى حد له بقيمة 12 و ذلك من بداية سنة 2019 تكون معدلات التضخم منخفضة بشكل كبير تصل حتى 1,39 و هذا دليل على اتباع السلطات النقدية سياسة توسعية بهدف السيطرة على التضخم عن طريق تقليل السيولة المتاحة للإقراض و تقليل من الطلب الكلي في الاقتصاد، ثم نلاحظ

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

الاستقرار في نسبة الاحتياطي أي استمرار البنك المركزي في سياسته المطبقة يصحبه مستويات منخفضة نسبيا حوالي 2 مما يشير الى فعالية السياسة المطبقة لتحقيق الاستقرار في الاسعار، ثم من نوفمبر 2019 بدأت قيم الاحتياطي بالانخفاض الى ان وصلت الى ادنى نسبة 2 سنة 2021 تزامن مع هذا الانخفاض ارتفاع حاد في التضخم وتغيير السياسة المتبعة من انكماشية الى توسعية لضخ السيولة و تمويل النظام المصرفي الذي كان في عجز نتيجة جائحة كوفيد19

و منه يُظهر تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر كيف يمكن للسياسات النقدية أن تؤثر على التضخم. خلال الفترة من 2017 إلى 2023، حيث استخدم البنك المركزي الاحتياطي القانوني كأداة لضبط السيولة في الاقتصاد، مما أثر بدوره على مستويات الأسعار. في الفترات التي تم فيها تخفيض معدل الاحتياطي القانوني، زادت السيولة النقدية المتاحة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب زيادة الطلب الكلي.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

المبحث الثاني: الاطار النظري للعلاقة بين الاحتياطي القانوني و التغيرات في المستوى العام للأسعار (التضخم) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ardl:

تمهيد:

تسعى هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين الاحتياطي القانوني والتضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). يُعد نموذج ARDL أداة فعّالة لتحليل الديناميكيات الاقتصادية، حيث يتيح فحص تأثير التغيرات في الاحتياطي القانوني على معدلات التضخم في الأجلين القصير والطويل. بفضل مرونته في التعامل مع متغيرات ذات مستويات استقرار مختلفة و من خلال هذا المبحث سنبين أهم خصائص هذا النموذج و صياغة العلاقة الموجودة بين المتغيرين.

المطلب الأول: الاطار النظري للنموذج المستخدم:

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي منهجية ardl في هذا المطلب سوف نتطرق الى التعريف بالنموذج و بعضا من خصائصه

أولاً: التعريف بنموذج الدراسة:

يندرج نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع autoregressivedistributed و المختصر ب ardl ضمن النتائج الاقتصادية المستعملة في اختبار التكامل المشترك التي طورها كل من:

(Pesaran et al(2001), shinand and sun(1998), حيث تعتبر منهجية ardl منهجية حديثة اذ نستطيع من خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى الطويل و القصير (short and long run) في نفس النموذج بالإضافة الى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

ثانيا: خصائص منهجية ardl

تمتاز منهجية ARDL عن باقي طرق التقدير بعدة مزايا على مستوى استقرارية السلاسل، المشاكل القياسية التي تواجه الباحث الاقتصادي في الدراسات الاقتصادية التحليلية أو القياسية، حيث ندرجها كالتالي:

إمكانية أن تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل $I(0)$ و $I(1)$ ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل $I(0)$ ولكن بشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$.

إن منهجية ARDL تعمل على تقدير النموذج من خلال تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدينين الطويل والقصير في نفس المعادلة الخاصة بالنموذج، بالإضافة إلى تقدير المعاملات المتغيرات المستقلة في المدينين القصير والطويل.

تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Auto correlation)، وبالتالي فإن النتائج التي نحصل من تقدير نموذج ARDL تعد نتائج كفوءة وغير متحيزة¹

المطلب الثاني: منهجية و نموذج الدراسة و مصادر البيانات:

من خلال الدراسة النظرية لمتغيرات الدراسة و التي تم التطرق اليها في الفصل الأول سيتم حصر المعطيات و الأرقام القياسية لكل من معدل الاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار (التضخم) من سنة 2017 الى سبتمبر 2023 الامر الذي يحدد لنا حجم العينة المدروسة و الذي يقدر بـ 81 شهرية كما أن مجتمع الدراسة يتمثل في الدولة الجزائرية، و من هنا تظهر لنا المتغيرات الاقتصادية الخاضعة للدراسة و هي كما يلي:

¹ طهراوي فريد، دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم في الجزائر، مجلة المعارف، قسم العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 19، 2015، ص 374.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

أولاً: التعريف بمتغيرات الدراسة:

1. متغيرات الدراسة:

تهدف الدراسة الى تقدير أثر التغير في نسبة الاحتياطي القانوني على معدلات المستوى العام للأسعار (التضخم) في الجزائر خلال الفترة [2017-2023] ، و قد شمل النموذج على المتغيرات التالية:

المتغير المستقل:

الاحتياطي القانوني (RR): هي المبالغ المالية التي يجب الاحتفاظ بها من قبل البنوك في حساباتها الجارية لدى البنوك المركزية كاحتياطات مستقبلية لها.

المتغير التابع:

التضخم (المتغيرات في المستوى العام للأسعار) (INF): و هو مؤشر يدل على نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار.

2. حدود الدراسة: اقتصرت هذه الدراسة على مؤشرين للاقتصاد الجزائري و المتمثلة في:

المتغيرات في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) (INF)، و الاحتياطي القانوني (RR)، كما اعتمدت الدراسة على بيانات هذه المؤشرات خلال الفترة (2017-2023).

ثانياً: منهجية الدراسة و اجراءاتها:

1. مصادر البيانات: تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة من الجهات المتخصصة مثل:

نشریات البنك المركزي، تقارير البنك المركزي لكونه الجهة الرسمية المسؤولة عن اعداد ونشر البيانات الاقتصادية المتعلقة بالجزائر بما في ذلك نسب الاحتياطي القانوني و معدلات التضخم، تتميز بيانات البنك المركزي بالدقة و الشفافية ،حيث تم جمعها و تحليلها باستخدام أحدث المنهجيات الاحصائية مما يوفر صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي في البلاد خلال الفترة (2017-2023).

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

2. معالجة البيانات: لقد تم الاعتماد على برنامج الEviews12 لمعالجة البيانات المنشورة من أجل تقدير نموذج الدراسة لكونه أداة متقدمة و شائعة الاستخدام في الأبحاث العلمية خاصة في مجالات الاقتصاد و كذلك في عمليات بناء و تقدير و دراسة النماذج الاقتصادية و يعد هذا البرنامج مفيد و ذو نتائج دقيقة للباحثين في المجال الاقتصادي.

3. صياغة نموذج الدراسة: هذا النموذج يقيس لنا فعالية أثر الاحتياطي القانوني على التغيرات في المستوى العام للأسعار (التضخم) في الجزائر خلال الفترة (2017-2023)، لذا سوف نستخدم متغيرين: معدل الاحتياطي القانوني، المستوى العام للأسعار (التضخم). و بغية فحص هذه العلاقة سنعتمد نموذج ardl الذي يقوم على تقدير العلاقة التالية:

لدينا الصيغة الرياضية التالية:

$$INF_t = \alpha + \beta RR_t + e_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

INF: يمثل معدل التضخم inflation

RR: معدل الاحتياطي القانوني

E: يمثل حد الخطأ العشوائي

ومن المعادلة رقم 1 يمكن كتابة النموذج كما يلي:

$$INF_t = \alpha + \beta RR_{t-i} + \delta ECT_{t-i} + e_t \dots \dots \dots (2)$$

و بهدف تقدير العلاقة التوازنية طويلة المدى و العلاقة الديناميكية قصيرة المدى بين المتغيرين (الاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار) تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترة الابطاء الموزع و تجدر الإشارة الى أن نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع تمزج بين نماذج الAR و نموذج الابطاء الموزع.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى
العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

و يتم اختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام منهج تحليل الحدود، كمؤشر على وجود علاقة طويلة الأجل يتم تقديرها و تقدير المرونات طويلة الأجل، ثم يتم اختبار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (error correction model) و باستخدام المعادلة التالية سيتم تقدير العلاقة الديناميكية في المدى الطويل :

$$INF_t = \alpha + \epsilon \beta INF_{t-i} + \epsilon \delta RR_{t-j} + \theta_1 INF_t + \theta_2 RR_t + e_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث $(\theta_1)(\theta_2)$ تعبر عن العلاقة التوازنية طويلة المدى بين المتغيرات التابع و المستقل و (δ) و (α) و (β) تبرز الأثر قصير المدى للمتغير المستقل علي المتغير التابع.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

المبحث الثالث: دراسة قياسية للعلاقة بين الاحتياطي القانوني و التغيرات في المستوى العام للأسعار (التضخم) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ardl:

تمهيد:

يهدف الاقتصاد القياسي إلى تحليل واختبار النظريات الاقتصادية بحيث لا يمكن اعتبار هذه النظريات صحيحة ومقبولة ما لم تجتز الاختبار الكمي والعددي، كما يجب أن يكون النموذج مفسر بقوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، فانطلاقا من مختلف الأدبيات النظرية والتجريبية التي تناولت تأثير نسبة الاحتياطي القانوني على التغيرات في المستوى العام للأسعار والتي تباينت نتائجها، إذ يرجع هذا التباين في النتائج إما لاختلاف النموذج والطريقة المستعملة أو لنوعية المتغيرات التي يتم اختبارها في نموذج الدراسة (النطاق الزمني أو الفترة الزمنية أو طبيعة الدول في كل دراسة)، لذلك سيتم من خلال هذا الجزء إجراء دراسة قياسية على متغيرين اقتصاديين بالاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ardl خلال الفترة الزمنية (2017-2023) بحيث يعتبر أكثر ملاءمة مع حجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة.

المطلب الأول: اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية للاحتياطي القانوني و التضخم وتقدير نموذج ardl:

أولا: اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية:

تعتبر اختبارات الاستقرارية اول الخطوات لبناء نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ardl و ذلك لمعرفة طبيعة السلاسل الزمنية هل هي مستقرة stationary أم غير مستقرة nonstationary و ذلك للتأكد من أن كل المتغيرات متكاملة اما من الدرجة 0 أو 1 ولا يوجد أي متغير متكامل من الرتبة 2. رغم تعدد اختبارات جذر وحدة الا أنه سيتم الاعتماد على اختبار ديكي فولر

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

الموسم (dickeyandfuller.1979) ، و اختبار فيليب . بيرن (philip perron.1988)¹ وذلك وفق النماذج التالية:

- النموذج الأول: بوجود قاطع (intercept)
- النموذج الثاني: بوجود قاطع و متجه (trend and intercept)
- النموذج الثالث: عدم وجود قاطع أو متجه (none)

و الجدولين رقم (03) و (04) يوضحان نتائج الاختبارين:

الجدول رقم (03): نتائج اختبار الاستقرار لديكي فولر الموسع (ADFtest) (augmenteddickeyfuller)

| المتغيرات | اختبار ديكي . فولر الموسع (ADF) | | | | | |
|--------------|---------------------------------|-------------|--|-------------|-----------------------------|-------------|
| | وجود قاطع (intercept) | | وجود قاطع و متجه (trend and intercept) | | عدم وجود قاطع و متجه (none) | |
| | المستوى | الفرق الأول | المستوى | الفرق الأول | المستوى | الفرق الأول |
| رتبة التكامل | | | | | | |
| I(1) | -0.554731 | -8.531022 | -1.675388 | -9.119106 | 0.520228 | -8.543032 |
| RR | -0.999625 | -8.819377 | -1.485271 | -8.763693 | -1.071952 | -8.831761 |

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 12 eviews

¹ شريفة بوالشعور، ديناميكية التضخم في الجزائر، مجلة العلوم الادارية و الاقتصادية، جامعة القصيم، المجلد 11، العدد 2، 2018، ص 302.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

الجدول رقم(04): نتائج اختبار الاستقرار لفيليب . بيرون. philip perron (PP test)

| المتغيرات | اختبار فيليب . بيرون. philip perron (PP test) | | | | | |
|-----------|---|-------------|---------------------------------------|-------------|----------------------------|-------------|
| | وجود قاطع (intercept) | | وجود قاطع ومتجه (trend and intercept) | | عدم وجود قاطع ومتجه (none) | |
| | المستوى | الفرق الأول | المستوى | الفرق الأول | المستوى | الفرق الأول |
| INF | -0.416518 | -8.648731 | -1.535284 | -8.898769 | -0.389299 | -8.683390 |
| RR | -1.063834 | -8.830306 | -1.582470 | -8.776913 | -1.076025 | -8.843467 |

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews12

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة في الجدول رقم(3)الذي يوضح نتائج اختبار الاستقرار لديكي . فولر الموسع(ADF)أن متغيرات النموذج التضخم و الاحتياطي القانوني غير مستقرين في المستوى، الا أنها استقرة بعد أخذ الفرق الأول ,و عليه فان كل متغيرات النموذج متكاملة من نفس الدرجة و هي الرتبة الأولى ا(1),أي التضخم و الاحتياطي القانوني مستقرين عند مستوى معنوية 5%.

بينما تشير نتائج الجدول رقم(4)لاختبار فيليب بيرون(RR)و الذي كان متوافق مع اختبار الاستقرار لديكي . فولر الموسع(ADF) لاختبار جذر الوحدة لكل من(INF) و (RR)أن هذين المتغيرين متكاملين من الدرجة الاولى .

و عموما يمكن القول أن متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى(1)ا ,و لا يوجد أي متغيرات من الدرجة الثانية(2)ا

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى
العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

ثانيا: تقدير نموذج ardl:

للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج لابد من اختبار الفرضية الصفرية: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ,مقابل الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات و يمكن صياغة الفرضية بالشكل التالي:

$$\begin{cases} H0:\theta_1=\theta_2=0 \\ H1:\theta_1\neq\theta_2\neq 0 \end{cases}$$

بما أن اختبار ardl شديد الحساسية بالنسبة لفترات الابطاء ينبغي تحديد فترات الابطاء الزمني (number of lag time period) و يتم المفاضلة بين عدد من النماذج بمتباينات مختلفة حيث يقوم البرنامج بإعطاء لكل متغير تابع أو مفسر عددا من الابطاءات و نحصل على نموذج أمثل تكون فيه احصائية (akaike information critrion) AIC للنموذج المقدر أقل ما يمكن، قد تم استخدام برنامج eviews12 لتقدير نموذج ardl و كانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى
العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

الجدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج ardl:

Dependent Variable: INF
Method: ARDL
Date: 06/18/24 Time: 16:14
Sample (adjusted): 2017M04 2023M09
Included observations: 78 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): RR
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 20
Selected Model: ARDL(3, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| INF(-1) | 0.863278 | 0.103913 | 8.307680 | 0.0000 |
| INF(-2) | -0.346710 | 0.139120 | -2.492176 | 0.0150 |
| INF(-3) | 0.398011 | 0.100073 | 3.977184 | 0.0002 |
| RR | -0.093255 | 0.020350 | -4.582535 | 0.0000 |
| C | 1.062808 | 0.262277 | 4.052232 | 0.0001 |
| R-squared | 0.962985 | Mean dependent var | 5.688718 | |
| Adjusted R-squared | 0.960957 | S.D. dependent var | 2.575481 | |
| S.E. of regression | 0.508900 | Akaike info criterion | 1.548826 | |
| Sum squared resid | 18.90549 | Schwarz criterion | 1.699897 | |
| Log likelihood | -55.40420 | Hannan-Quinn criter. | 1.609302 | |
| F-statistic | 474.7905 | Durbin-Watson stat | 2.006481 | |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

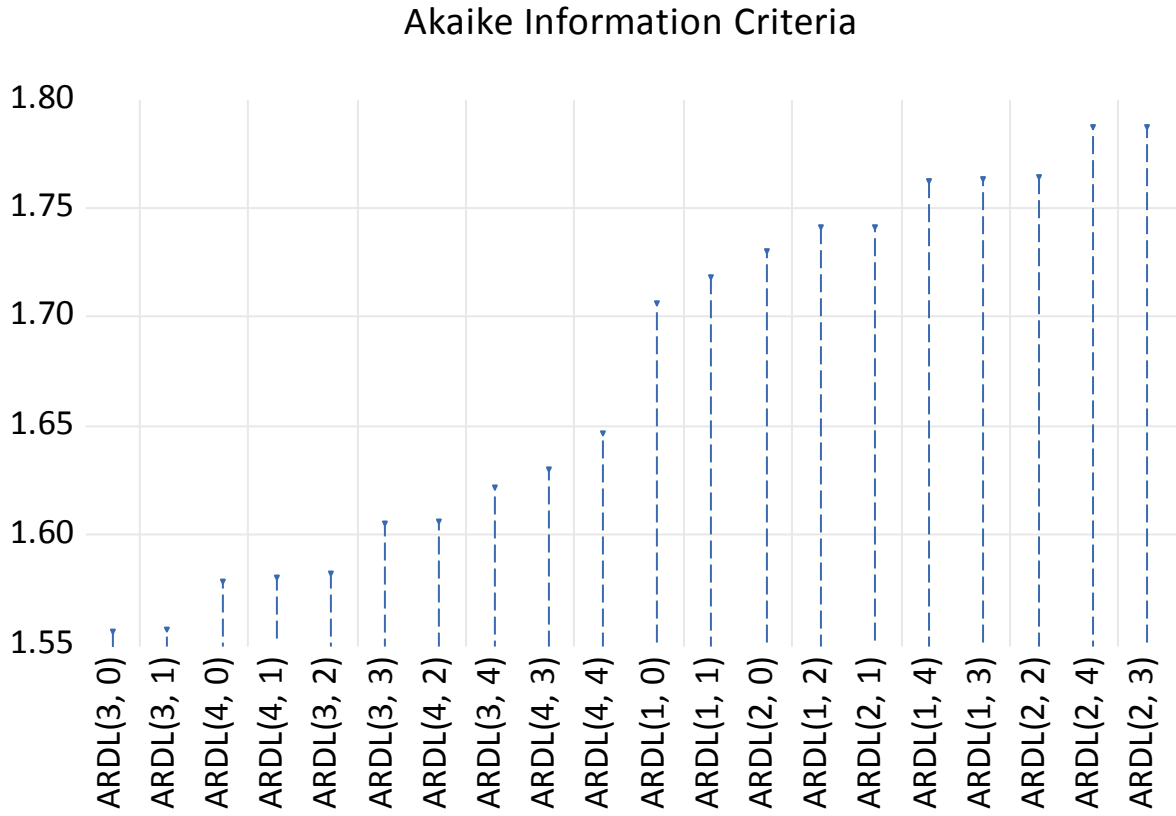
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **eviews12**

حسب ما هو موضح في الجدول رقم 05 فقد قام برنامج **eviews** بتحديد فترات الابطاء الزمني تلقائيا و من أصل 20 نموذج مقيم تم اختيار أفضل نموذج وهو النموذج التالي **ardl(3,0)** و الذي يحقق أدنى قيمة لمعيار **AIC** و هذه النتيجة يمكن توضيحها بيانيا من خلال الشكل التالي:

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى
العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

الشكل رقم (04): درجات التأخر الزمني المثلى في نموذج ardl حسب معيار AIC :



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات `eviwes12`

و كما هو موضح في الشكل رقم 04 فان النموذج الأفضل و الذي تم اختياره تلقائيا من قبل
برمجية `eviwes12` حسب معيار AIC هو `ardl(3.0)` .

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

المطلب الثاني: الاختبارات المكتملة للعلاقة بين الاحتياطي القانوني و التغيرات في المستوى العام للأسعار (التضخم) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ardl:

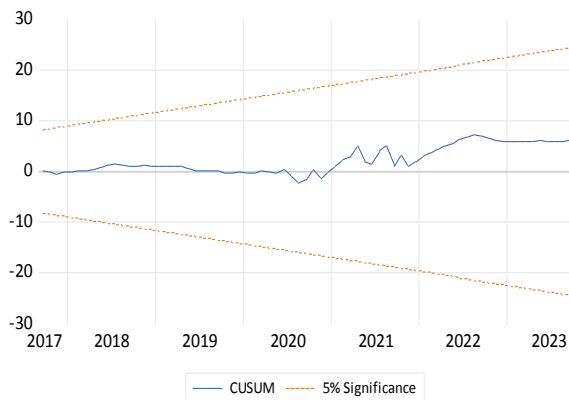
أولاً: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ardl المقدر (stability test):

وفقاً لـ (pesarane and pesarane 1997) فإن الخطوة الموالية بعد تقدير النموذج ardl تتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير و الطويل، أو بمعنى آخر خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، و لمعرفة هذا يستلزم إجراء الاختبارين التاليين: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (cumulative sum of recursive residuals) (cusum)

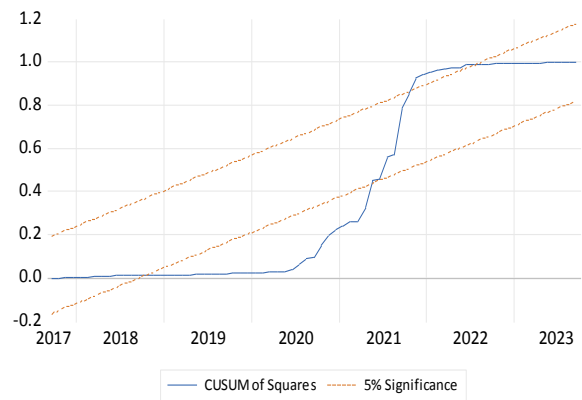
و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (cumulative sum of square recursive residual.cusumQ)، و مما تجدر الإشارة إليه أن الاستقرار الهيكلي بنموذج ARDL يتحقق ما إذا كان الشكل البياني لإحصائية كل من cusum و cusumQ تتمحور داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% و الشكل التالي يوضح لنا نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر (stability test)

الشكل رقم (05): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي ل cusum و cusumQ :

المجموع التراكمي للبواقي المتابع



المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة



الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

من خلال الشكل رقم 05 نلاحظ أن خط (cusum) الخط المستمر يقع بين الخطين المنقطعين (داخل حدود المنطقة الحرجة) أو حدود الثقة أي أن النموذج يتميز بالاستقرار عبر الزمن عند مستوى معنوية 5%، و نلاحظ أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (cusumQ) خط فيه خروج من حدود الثقة أي خارج حدود المنطقة الحرجة و ما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك تغيرات هيكلية أي هناك احتمال وجود مشكلة الارتباط الذاتي و لابد من اجراء اختبارات اضافية.

ثانيا. اختبار الارتباط الذاتي (serial correlation LM test):

معنوية النموذج المقدر و معنوية المعلمات تعكس جودة النموذج، و لكن قبول النموذج و الاعتماد عليه في عملية التقدير يعتمد على خلوه من المشاكل القياسية¹، و للتأكد من خلوه من هذه المشاكل يمكننا القيام باختبار مشكلة الارتباط المتسلسل أو بما يعرف بمشكلة الارتباط الذاتي وتم استخدام (serial correlation LM test) لاختبار الفرضية الصفرية التي تشير الى أن الأخطاء غير مرتبطة ذاتيا، و الفرضية البديلة تشير الى وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية، حيث يبين الجدول رقم (5) نتائج اختبار (LM):

الجدول رقم (06): اختبار الارتباط الخطي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

| | | | |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 0.031875 | Prob. F(2,71) | 0.9686 |
| Obs*R-squared | 0.069973 | Prob. Chi-Square(2) | 0.9656 |

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 12eviews

من الجدول نلاحظ نتائج اختبار (LM) قيمتي كل من F statistic و obs R squared، 0,031875 و 0,069973 على التوالي و كانتا غير معنوية احصائيا عند مستوى معنوية 5%، و ذلك لأن قيمتا probا مرافقة لهما تساوي 0,9686 و 0,9656 على التوالي، وكونهما أكبر من 0,05،

¹ محمد علي الجفاري، عماد البوراوي جحيدر، الواردات و النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية، المجلد 20، العدد 2، 2023، ص 50.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية و نرفض الفرضية البديلة، و عليه فان النموذج خال من مشكلة الارتباط المتسلسل(الذاتي) و لا يعاني من مشكلة عدم التجانس(عدم ثبات التباين) ، عند مستوى معنوية 5% .

ثالثا: اختبار الحدود bounds test تقدير علاقة المدى الطويل:

بعد التأكد من سلامة النموذج يمكن الآن تطبيق اختبار الحدود(bounds test) يهدف هذا الاختبار الى ما اذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ، و ذلك من خلال اختبار فرضية العدم و هي أنه توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات و الذي يقوم على اختبار الفرضية:

$$\begin{cases} H0:\theta1=\theta2=0 \\ H1:\theta1\neq\theta2\neq0 \end{cases}$$

عن طريق مقارنة F المحسوبة مع F الجدولية حيث :

- اذا كانت احصاء F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة F الجدولية فسوف يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، و يعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات(علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات). F.
- اذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة F الجدولية فسوف يتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.
- أما اذا القيمة الاحصائية F المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى و الأعلى لقيم F الجدولية، فان النتائج سوف تكون غير محددة و يعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ قرارات لتحديد ما اذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

و عليه تم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج و اختبار فرضية العدم و كانت النتائج كما يلي:

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى
العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

الجدول رقم (07): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج **BOUNDS TEST**:

| Levels Equation | | | | |
|--|-------------|------------|-------------|--------|
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| RR | -1.091699 | 0.300154 | -3.637126 | 0.0005 |
| C | 12.44186 | 1.995736 | 6.234221 | 0.0000 |

EC = INF - (-1.0917*RR + 12.4419)

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---------------------|----------|---|-------|-------|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| Asymptotic: n=1000 | | | | |
| F-statistic | 7.167076 | 10% | 3.02 | 3.51 |
| k | 1 | 5% | 3.62 | 4.16 |
| | | 2.5% | 4.18 | 4.79 |
| | | 1% | 4.94 | 5.58 |
| Finite Sample: n=80 | | | | |
| Actual Sample Size | 78 | 10% | 3.113 | 3.61 |
| | | 5% | 3.74 | 4.303 |
| | | 1% | 5.157 | 5.917 |
| Finite Sample: n=75 | | | | |
| | | 10% | 3.133 | 3.597 |
| | | 5% | 3.777 | 4.32 |
| | | 1% | 5.26 | 5.957 |

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **views12**

ويوضح الجدول رقم 06 نتائج احصائية F لاختبارات حدود ARDL اذ نلاحظ أن قيمة احصائية (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الجدولية الحرجة (3,51) (4,16) (5,58) لدرجات معنوية مكل من 10% و 5% و 1% على التوالي و المقترحة من قبل (pesaran et al(2001) و منه فإننا نستطيع رفض فرضية العدم و بالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التالية: الاحتياطي القانوني (RR) و التضخم (INF) الخاصة بالنموذج، ولدينا (prob=0.0000) و هي أقل من مستوى المعنوية معناه وجود أثر موجب ذو دلالة احصائية لأثر نسبة الاحتياطي القانوني على التضخم.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

رابعاً: تقدير علاقات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير باختبار **ECM regression**:

تتمثل الخطوة الأخيرة في تحليل ARDL تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة بين الاحتياطي القانوني و التغيرات في المستوى العام للأسعار في الأجل القصير باستخدام نموذج ardl(3.0) كمل يتضح من الجدول رقم 07 :

الجدول رقم (08): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ **ECM ARDL** (المدى القصير)

Included observations: 78

| ECM Regression | | | | |
|--|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(INF(-1)) | -0.051300 | 0.097533 | -0.525979 | 0.6005 |
| D(INF(-2)) | -0.398011 | 0.097104 | -4.098800 | 0.0001 |
| CoIntEq(-1)* | -0.085422 | 0.018175 | -4.700032 | 0.0000 |
| R-squared | 0.307572 | Mean dependent var | | 0.029744 |
| Adjusted R-squared | 0.289108 | S.D. dependent var | | 0.595472 |
| S.E. of regression | 0.502069 | Akaike info criterion | | 1.497543 |
| Sum squared resid | 18.90549 | Schwarz criterion | | 1.588186 |
| Log likelihood | -55.40420 | Hannan-Quinn criter. | | 1.533829 |
| Durbin-Watson stat | 2.006481 | | | |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **views12**

يتضح من الجدول سلامة النموذج احصائيا بشكل عام حيث تشير قيمة ال **durbin** الى **watson=2.00** الى خلى النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي , و نلاحظ نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير , فمن معطيات الأجل القصير المتحصل عليها أن معامل تصحيح الخطأ سالب (-0,085422) و معنوي حيث (prob=0.0000) و عليه يمكن القول أن 0,085% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في 12 شهرا لأجل العودة الى الوضع التوازني طويل الأجل.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات الاحتياطي القانوني على متغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة [2017-2023]

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق الى أثر التغير في نسبة الاحتياطي القانوني على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (2017.2023) و بناء على ما سبق نستخلص أن التغيرات في الاحتياطي القانوني تلعب دوراً هاماً في تحديد المستوى العام للأسعار في الجزائر، و باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة تم تحليل العلاقة الموجودة بين المتغيرين ووجدت أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات مما يعني وجود أثر موجب ذو دلالة احصائية طويل الأجل للتغيرات في الاحتياطي القانوني على معدلات التضخم .

أظهرت النتائج أيضاً أن السياسات النقدية المتعلقة بالاحتياطي القانوني يمكن أن تكون أداة فعالة للتحكم في التغيرات في المستوى العام للأسعار و السيطرة على تقلبات الأسعار حيث أظهرت النتائج القياسية أن هناك تأثيرات فورية للتغيرات في الاحتياطي القانوني على التضخم خلال الفترات الزمنية القصيرة.



الخاتمة

الخاتمة:

تستخدم السياسة النقدية في تأثيرها على النشاط الاقتصادي مجموعة من الأدوات و الاجراءات التي من شأنها التأثير على عرض النقود و حجم الائتمان المتاح كما و نوعا و توجيهه بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية، و تنقسم أدوات السياسة النقدية الى أدوات كمية وأخرى نوعية، و تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني من الأدوات الكمية للسياسة النقدية التي بدورها تعتبر أهم سياسات الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، و للوقوف على أهم محاور الدراسة قسمنا البحث الى فصلين : في الفصل الأول تطرقنا الى المفاهيم و الأدبيات النظرية المتعلقة بمتغيري الدراسة الاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار و العلاقة التي تربط بينهما، بينما خصصنا الفصل الثاني للدراسة القياسية حيث قمنا في هذا الفصل بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة الذي يتميز بملائمته مع النماذج التي تحتوي على مشاهدات قليلة، حيث أنه يعطي تقديرات كفؤة، بالإضافة الى أنه يعتبر أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث و البالغة 81 مشاهدة، و الذي أردنا من خلاله اظهار العلاقة الموجودة بين المتغيرين و طبيعتها و خلصت الدراسة في ما يلي:

نتائج الدراسة:

أهم النتائج النظرية:

- الاحتياطي القانوني من أهم أدوات السياسة النقدية لتحقيق استقرار الأسعار.
- كان معدل الاحتياطي القانوني يتغير مع التغيرات الاقتصادية سواءا باتباعه سياسة انكماشية عن طريق رفع البنك المركزي لقيمته و التقليل من السيولة الموجود بالإضافة الى اخفاض القدرة على منح القروض أو سياسة توسعية عن طريق قيام البنك المركزي بتخفيض قيمته.
- عرفت فترة الدراسة تغيرات معتبرة في معدلات الاحتياطي القانوني و المستوى العام للأسعار و ارتفاعات في معدل التضخم.
- هناك علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي القانوني و التغيرات في المستوى العام للأسعار حيث أثبتت الدراسة أن زيادة نسبة الاحتياطي القانوني تؤدي إلى تقليل السيولة في الاقتصاد، مما يساهم في خفض معدلات التضخم. وبالعكس، فإن تقليل نسبة الاحتياطي القانوني يزيد من

السيولة ويعزز الضغوط التضخمية. هذه النتائج تدعم فرضية أن الاحتياطي القانوني يمكن أن يكون أداة فعالة للسياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار.

- تظهر الدراسة أن الاحتياطي القانوني يعمل بالتكامل مع أدوات السياسة النقدية الأخرى مثل معدلات الفائدة والسياسات المفتوحة للسوق. الاحتياطي القانوني يعتبر أداة مباشرة للتأثير على السيولة النقدية، بينما تستخدم الأدوات الأخرى لتوجيه توقعات السوق والتأثير على السلوك الاقتصادي العام

أما في ما يخص الدراسة القياسية توصلنا الى :

بينت نتائج اختبار الاستقرارية استخدام جذر وحدة أن متغيرات الدراسة (الاحتياطي القانوني و التضخم) كانت غير مستقرة في المستوى إلا أنها أصبحت مستقرة عند الفرق الأول مما يدل على وجود تكامل بينهم.

أظهرت نتائج اختبار عدد فترات الإبطاء، تحديد أقصى فترات الإبطاء بفترة واحدة و بالتالي تم اختيار أفضل نموذج من بين 20 نموذج مقيم و هو نموذج (3.0) بتقدير علاقة توازن في الأجل الطويل. من خلال اختبار الحدود لاختبار وجود تكامل مشترك بمرشح الفروق من الدرجة الأولى رفض فرضية العدم أي عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك بمعنى قبول الفرضية البديلة، و بالتالي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل ما بين الاحتياطي القانوني و التضخم.

في ما يخص اختبار صلاحية النموذج تبين لنا أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة وجود ارتباط ذاتي .

و أخيرا بينا نتائج الدراسة خلو النموذج المقدر من مشكلة الاقتصاد القياسي

اختبار الفرضية:

يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على التضخم فعندما تقوم البنوك المركزية برفع نسبة الاحتياطي القانوني يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ بجزء أكبر من ودائعها كاحتياطي

نقدي هذا يؤدي إلى تقليل كمية الأموال المتاحة للإقراض، مما يؤدي بدوره إلى تقليل السيولة النقدية في السوق نتيجة لذلك يتباطأ نمو النقود المتداولة وينخفض الضغط التضخمي على الأسعار.

التوصيات:


على ضوء النتائج المتحصل عليها يمكن وضع التوصيات التالية:

1. تعزيز السياسات النقدية المتوازنة: يجب على السلطات النقدية تبني سياسات تأخذ في الاعتبار التأثيرات الطويلة والقصيرة الأجل للاحتياطي القانوني على التضخم وذلك لضمان استقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
2. التوسع في الدراسات المستقبلية: تشجيع البحث المستمر في هذا المجال لاختبار تأثير الاحتياطي القانوني على التضخم في مختلف الظروف الاقتصادية والفترات الزمنية مما يعزز من فهمنا لأفضل الممارسات في السياسة النقدية.
3. محاولة التنسيق بين أهداف السياسة النقدية من خلال تقديم معالجة التضخم على باقي الأهداف النهائية الأخرى كالتوازن الخارجي كون التضخم مشكلة تؤدي الى التأثير في تحقيق الأهداف الأخرى.

أفق الدراسة:

من خلال التطرق لموضوع دراسة أثر التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (2017.2023)، فإنه يبقى مفتوحا لدراسات أخرى من شأنها أن تساهم في اثراءه و بذلك يمكن اقتراح الدراسة التالية:

❖ دور السياسة النقدية و المالية في السيطرة على متغيرات التضخم و أسعار الصرف .



قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

• الكتب :

- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2017.
- بن قدور علي، بيريير محمد، السياسة النقدية و التوازن الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر و التوزيع، 2018
- رجاء الربيعي، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي، دار أمانة للنشر و التوزيع، عمان، الجامعة الأردنية.
- سامي السيد، كتاب البنوك و التجارة الدولية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2018.
- عبد الحسن جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2015.
- علي مكيد، علاء الدين عشيها، أثر السياستين النقدية و المالية في تضخم حالة الاقتصاد الجزائري، بحوث اقتصادية عربية، العددان (78-79)، ربيع صيف 2017.
- مصطفى محمد زغير، الاحتياطي القانوني في المصارف الاسلامية، جامعة البصرة، كلية القانون، العراق.

• الأطروحات و المذكرات:

أ- الأطروحات:

- إيمان بن زروق، التضخم قياسه و أثاره مع التطبيق على الاقتصادي الجزائري، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 2020.
- صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 2002-2003.
- فتيحة مزارشي، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية، 2017-2018.

ب- المذكرات:

- بولحلل سلمى، استقلالية البنك المركزي و أثره على أداء السياسة النقدية، مذكرة ماستر، 2017-2018.

- دحان كنزة، سلوكي كريمة، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة (2000-2015)، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد درارية، أدرار، الجزائر، 2016-2017.
- شيخ عبد الحق، الرقابة على البنوك التجارية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، فرع قانون الأعمال، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2010.
- صحراوي محمد نجيب، دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2016.
- فارس حبيبة، غالي عتيقة، أثر الجباية العادية على المستوى العام للأسعار، مذكرة تخرج، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تيارت ابن خلدون.
- **المجلات:**
- أسماء مخاليف، لخضر ديلمي، العلاقة بين سعر الصرف و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، العدد 28.
- بلفضيل كمال، زحافي عدة، قдал زين الدين، اختبار العلاقة بين معدل التضخم و بين (معدل البطالة، المستوى العام للأسعار) للفترة الممتدة بين 1972-2010 بالجزائر دراسة قياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، مجلد 04، 2019.
- بوالشعور شريفة، أثر العتبة للسياسة النقدية على التضخم في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 14، العدد 02، 2023.
- حياة عثمانى، وفاء رمضانى، فعالية السياسة النقدية على مستويات التضخم في الجزائر للفترة 2000:2017، مجلة الاقتصاد المستدامة، المجلد 02، العدد 02، 2019.
- شريفة بوالشعور، ديناميكية التضخم في الجزائر، مجلة العلوم الادارية و الاقتصادية، جامعة القصيم، المجلد 11، العدد 2، 2018.
- طهراوي فريد، دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم في الجزائر، مجلة المعارف، العدد 19، 2015.
- طهراوي فريد، دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم في الجزائر، مجلة المعارف، قسم العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 19، 2015.

- فائزة لعرفان، قياس أثر التغير في معدل الاحتياطي الاجباري على تطور المستوى العام للأسعار، مجلة أفاق للعلوم، جامعة المسيلة، المجلد 06، العدد 02.
- لطيفة بهلول، أيمن حماد، أمال منصور الدهاش، دراسة قياسية لتأثيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 02، 2019.
- محفوظي إبراهيم الخليل، عيجولي خالد، أثر زيادة حجم الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر (1990-2020)، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة (الجزائر)، المجلد 13، العدد 02.
- محمد علي الجفاري، عماد البوراوي جحيدر، الواردات و النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية، المجلد 20، العدد 2، 2023.
- مصطفى سلام، شهاب أحمد، علياء كاظم، الاحتياطي القانوني و أثره على الربحية المصرفية، دراسة تطبيقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 58، 2019.
- معتوق جمال، محمد رضا بوسنة، هدى كرماني، قياس أثر السياسة النقدية على التضخم- دراسة حالة الجزائر، المجلة (دفاتر mecas)، المجلد 17، العدد 03، 2021.

● النشرات الإحصائية:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 41، مارس 2018.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 45، ديسمبر 2018.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 49، مارس 2020.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 53، مارس 2021.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 56، ديسمبر 2021.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 61، 2022.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 64، 2023.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Régis Boubounnais et Michel Terrazaeds, Analyse des séries Temporelles (Paris, Dunad, 2010)
- SGB Henry monetary policy: observation on its theory and practice, 2013

شبكة الإنترنت:

- دليل تعلم المحاسبة www.almohasabah.com
- الإذاعة الجزائرية www.radioalgerie.dz
- بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz



قائمة الملاحق

Null Hypothesis: INF has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

| | t-Statistic | Prob.* |
|---|------------------|---------------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -0.554731 | 0.8737 |
| Test critical values: 1% level | -3.514426 | |
| 5% level | -2.898145 | |
| 10% level | -2.586351 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(INF)
 Method: Least Squares
 Date: 06/20/24 Time: 03:19
 Sample (adjusted): 2017M02 2023M09
 Included observations: 80 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| INF(-1) | -0.014648 | 0.026406 | -0.554731 | 0.5807 |
| C | 0.117559 | 0.164086 | 0.716447 | 0.4759 |
| R-squared | 0.003930 | Mean dependent var | | 0.034250 |
| Adjusted R-squared | -0.008840 | S.D. dependent var | | 0.588705 |
| S.E. of regression | 0.591302 | Akaike info criterion | | 1.811702 |
| Sum squared resid | 27.27176 | Schwarz criterion | | 1.871253 |
| Log likelihood | -70.46809 | Hannan-Quinn criter. | | 1.835578 |
| F-statistic | 0.307726 | Durbin-Watson stat | | 1.934713 |
| Prob(F-statistic) | 0.580666 | | | |

Null Hypothesis: INF has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.675388 | 0.7529 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.08021 | |
| 5% level | -3.468459 | |
| 10% level | -3.161067 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(INF)
 Method: Least Squares
 Date: 06/20/24 Time: 03:21
 Sample (adjusted): 2017M04 2023M09
 Included observations: 78 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| INF(-1) | -0.049834 | 0.029745 | -1.675388 | 0.0981 |
| D(INF(-1)) | -0.006886 | 0.106663 | -0.064557 | 0.9487 |
| D(INF(-2)) | -0.356723 | 0.106523 | -3.348781 | 0.0013 |
| C | -0.086215 | 0.161875 | -0.532603 | 0.5959 |
| @TREND("2017M01") | 0.009890 | 0.003354 | 2.948757 | 0.0043 |
| R-squared | 0.203283 | Mean dependent var | | 0.029744 |
| Adjusted R-squared | 0.159627 | S.D. dependent var | | 0.595472 |
| S.E. of regression | 0.545880 | Akaike info criterion | | 1.689121 |
| Sum squared resid | 21.75292 | Schwarz criterion | | 1.840193 |
| Log likelihood | -60.87574 | Hannan-Quinn criter. | | 1.749598 |
| F-statistic | 4.656499 | Durbin-Watson stat | | 1.910575 |
| Prob(F-statistic) | 0.002103 | | | |

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | 0.520228 | 0.8260 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.594946 | |
| 5% level | -1.945024 | |
| 10% level | -1.614050 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INF)

Method: Least Squares

Date: 06/20/24 Time: 03:23

Sample (adjusted): 2017M04 2023M09

Included observations: 78 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| INF(-1) | 0.005497 | 0.010566 | 0.520228 | 0.6044 |
| D(INF(-1)) | 0.023956 | 0.109703 | 0.218368 | 0.8277 |
| D(INF(-2)) | -0.331150 | 0.109661 | -3.019755 | 0.0035 |
| R-squared | 0.106849 | Mean dependent var | | 0.029744 |
| Adjusted R-squared | 0.083032 | S.D. dependent var | | 0.595472 |
| S.E. of regression | 0.570215 | Akaike info criterion | | 1.752095 |
| Sum squared resid | 24.38586 | Schwarz criterion | | 1.842738 |
| Log likelihood | -65.33170 | Hannan-Quinn criter. | | 1.788381 |
| Durbin-Watson stat | 1.875364 | | | |

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -8.531022 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.516676 | |
| 5% level | -2.899115 | |
| 10% level | -2.586866 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(INF,2)
 Method: Least Squares
 Date: 06/21/24 Time: 18:36
 Sample (adjusted): 2017M04 2023M09
 Included observations: 78 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| D(INF(-1)) | -1.300960 | 0.152498 | -8.531022 | 0.0000 |
| D(INF(-1),2) | 0.327979 | 0.108922 | 3.011124 | 0.0035 |
| C | 0.040188 | 0.064705 | 0.621100 | 0.5364 |
| R-squared | 0.545030 | Mean dependent var | | -0.000769 |
| Adjusted R-squared | 0.532897 | S.D. dependent var | | 0.833682 |
| S.E. of regression | 0.569779 | Akaike info criterion | | 1.750567 |
| Sum squared resid | 24.34862 | Schwarz criterion | | 1.841209 |
| Log likelihood | -65.27209 | Hannan-Quinn criter. | | 1.786852 |
| F-statistic | 44.92298 | Durbin-Watson stat | | 1.874567 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -9.119106 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.080021 | |
| 5% level | -3.468459 | |
| 10% level | -3.161067 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(INF,2)
 Method: Least Squares
 Date: 06/21/24 Time: 22:08
 Sample (adjusted): 2017M04 2023M09
 Included observations: 78 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| D(INF(-1)) | -1.394732 | 0.152946 | -9.119106 | 0.0000 |
| D(INF(-1),2) | 0.373727 | 0.107325 | 3.482186 | 0.0008 |
| C | -0.243096 | 0.133646 | -1.818952 | 0.0730 |
| @TREND("2017M01") | 0.006899 | 0.002874 | 2.400662 | 0.0189 |
| R-squared | 0.577903 | Mean dependent var | | -0.000769 |
| Adjusted R-squared | 0.560791 | S.D. dependent var | | 0.833682 |
| S.E. of regression | 0.552505 | Akaike info criterion | | 1.701211 |
| Sum squared resid | 22.58934 | Schwarz criterion | | 1.822068 |
| Log likelihood | -62.34722 | Hannan-Quinn criter. | | 1.749592 |
| F-statistic | 33.77172 | Durbin-Watson stat | | 1.905407 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -8.543032 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.594946 | |
| 5% level | -1.945024 | |
| 10% level | -1.614050 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(INF,2)
 Method: Least Squares
 Date: 06/21/24 Time: 18:38
 Sample (adjusted): 2017M04 2023M09
 Included observations: 78 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| D(INF(-1)) | -1.293720 | 0.151436 | -8.543032 | 0.0000 |
| D(INF(-1),2) | 0.324139 | 0.108306 | 2.992796 | 0.0037 |
| R-squared | 0.542690 | Mean dependent var | | -0.000769 |
| Adjusted R-squared | 0.536672 | S.D. dependent var | | 0.833682 |
| S.E. of regression | 0.567472 | Akaike info criterion | | 1.730056 |
| Sum squared resid | 24.47386 | Schwarz criterion | | 1.790484 |
| Log likelihood | -65.47218 | Hannan-Quinn criter. | | 1.754246 |
| Durbin-Watson stat | 1.873241 | | | |

Null Hypothesis: INF has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -0.416518 | 0.9004 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.514426 | |
| 5% level | -2.898145 | |
| 10% level | -2.586351 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

| | |
|--|----------|
| Residual variance (no correction) | 0.340897 |
| HAC corrected variance (Bartlett kernel) | 0.283796 |

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(INF)
 Method: Least Squares
 Date: 06/21/24 Time: 22:11
 Sample (adjusted): 2017M02 2023M09
 Included observations: 80 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| INF(-1) | -0.014648 | 0.026406 | -0.554731 | 0.5807 |
| C | 0.117559 | 0.164086 | 0.716447 | 0.4759 |

| | | | |
|--------------------|-----------|-----------------------|----------|
| R-squared | 0.003930 | Mean dependent var | 0.034250 |
| Adjusted R-squared | -0.008840 | S.D. dependent var | 0.588705 |
| S.E. of regression | 0.591302 | Akaike info criterion | 1.811702 |
| Sum squared resid | 27.27176 | Schwarz criterion | 1.871253 |
| Log likelihood | -70.46809 | Hannan-Quinn criter. | 1.835578 |
| F-statistic | 0.307726 | Durbin-Watson stat | 1.934713 |
| Prob(F-statistic) | 0.580666 | | |

Null Hypothesis: INF has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -1.535284 | 0.8091 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.076860 | |
| 5% level | -3.466966 | |
| 10% level | -3.160198 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

| | |
|--|----------|
| Residual variance (no correction) | 0.321396 |
| HAC corrected variance (Bartlett kernel) | 0.259394 |

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(INF)
 Method: Least Squares
 Date: 06/21/24 Time: 22:12
 Sample (adjusted): 2017M02 2023M09
 Included observations: 80 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| INF(-1) | -0.048559 | 0.030200 | -1.607897 | 0.1120 |
| C | 0.023796 | 0.166119 | 0.143244 | 0.8865 |
| @TREND("2017M01") | 0.007077 | 0.003274 | 2.161473 | 0.0338 |
| R-squared | 0.060909 | Mean dependent var | | 0.034250 |
| Adjusted R-squared | 0.036517 | S.D. dependent var | | 0.588705 |
| S.E. of regression | 0.577857 | Akaike info criterion | | 1.777797 |
| Sum squared resid | 25.71171 | Schwarz criterion | | 1.867123 |
| Log likelihood | -68.11188 | Hannan-Quinn criter. | | 1.813610 |
| F-statistic | 2.497088 | Durbin-Watson stat | | 1.983875 |
| Prob(F-statistic) | 0.088971 | | | |

Null Hypothesis: INF has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | 0.389299 | 0.7940 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.594189 | |
| 5% level | -1.944915 | |
| 10% level | -1.614114 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

| | |
|--|----------|
| Residual variance (no correction) | 0.343140 |
| HAC corrected variance (Bartlett kernel) | 0.267849 |

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(INF)
 Method: Least Squares
 Date: 06/21/24 Time: 22:13
 Sample (adjusted): 2017M02 2023M09
 Included observations: 80 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| INF(-1) | 0.002667 | 0.010606 | 0.251447 | 0.8021 |
| R-squared | -0.002625 | Mean dependent var | | 0.034250 |
| Adjusted R-squared | -0.002625 | S.D. dependent var | | 0.588705 |
| S.E. of regression | 0.589478 | Akaike info criterion | | 1.793261 |
| Sum squared resid | 27.45123 | Schwarz criterion | | 1.823037 |
| Log likelihood | -70.73046 | Hannan-Quinn criter. | | 1.805199 |
| Durbin-Watson stat | 1.955679 | | | |

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -8.648731 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.515536 | |
| 5% level | -2.898623 | |
| 10% level | -2.586605 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

| | |
|--|----------|
| Residual variance (no correction) | 0.345583 |
| HAC corrected variance (Bartlett kernel) | 0.261359 |

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(INF,2)
 Method: Least Squares
 Date: 06/21/24 Time: 22:13
 Sample (adjusted): 2017M03 2023M09
 Included observations: 79 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| D(INF(-1)) | -0.979013 | 0.113800 | -8.602906 | 0.0000 |
| C | 0.030303 | 0.067104 | 0.451591 | 0.6528 |
| R-squared | 0.490100 | Mean dependent var | | -0.002785 |
| Adjusted R-squared | 0.483478 | S.D. dependent var | | 0.828514 |
| S.E. of regression | 0.595449 | Akaike info criterion | | 1.825988 |
| Sum squared resid | 27.30106 | Schwarz criterion | | 1.885974 |
| Log likelihood | -70.12651 | Hannan-Quinn criter. | | 1.850020 |
| F-statistic | 74.01000 | Durbin-Watson stat | | 1.987597 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -8.898769 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.078420 | |
| 5% level | -3.467703 | |
| 10% level | -3.160627 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

| | |
|--|----------|
| Residual variance (no correction) | 0.333919 |
| HAC corrected variance (Bartlett kernel) | 0.267430 |

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(INF,2)
 Method: Least Squares
 Date: 06/21/24 Time: 22:14
 Sample (adjusted): 2017M03 2023M09
 Included observations: 79 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| D(INF(-1)) | -1.011298 | 0.114327 | -8.845650 | 0.0000 |
| C | -0.165767 | 0.137440 | -1.206106 | 0.2315 |
| @TREND("2017M01") | 0.004809 | 0.002951 | 1.629310 | 0.1074 |
| R-squared | 0.507309 | Mean dependent var | | -0.002785 |
| Adjusted R-squared | 0.494344 | S.D. dependent var | | 0.828514 |
| S.E. of regression | 0.589152 | Akaike info criterion | | 1.816971 |
| Sum squared resid | 26.37963 | Schwarz criterion | | 1.906950 |
| Log likelihood | -68.77034 | Hannan-Quinn criter. | | 1.853019 |
| F-statistic | 39.12753 | Durbin-Watson stat | | 2.014323 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -8.683390 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.594563 | |
| 5% level | -1.944969 | |
| 10% level | -1.614082 | |

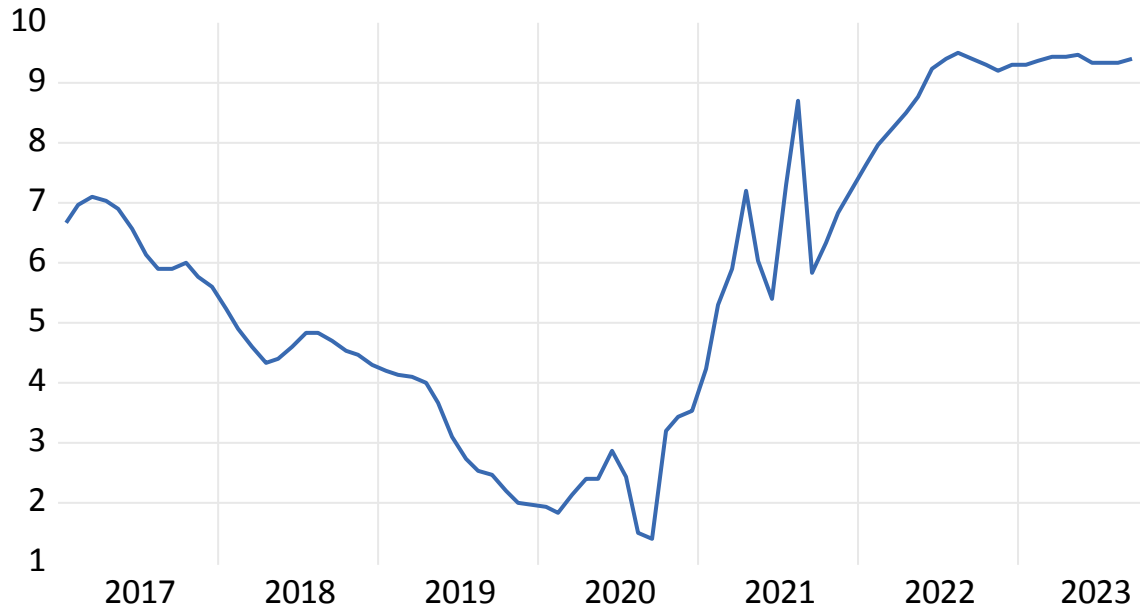
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

| | |
|--|----------|
| Residual variance (no correction) | 0.346498 |
| HAC corrected variance (Bartlett kernel) | 0.263711 |

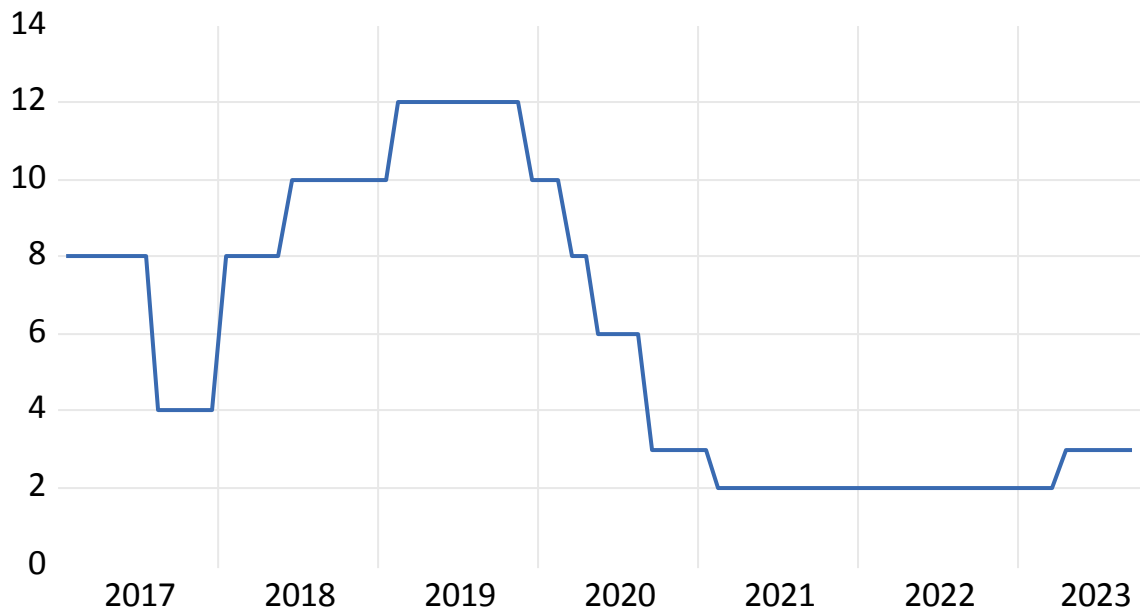
Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(INF,2)
 Method: Least Squares
 Date: 06/21/24 Time: 22:15
 Sample (adjusted): 2017M03 2023M09
 Included observations: 79 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| D(INF(-1)) | -0.976067 | 0.113032 | -8.635325 | 0.0000 |
| R-squared | 0.488750 | Mean dependent var | | -0.002785 |
| Adjusted R-squared | 0.488750 | S.D. dependent var | | 0.828514 |
| S.E. of regression | 0.592402 | Akaike info criterion | | 1.803316 |
| Sum squared resid | 27.37337 | Schwarz criterion | | 1.833309 |
| Log likelihood | -70.23099 | Hannan-Quinn criter. | | 1.815332 |
| Durbin-Watson stat | 1.986312 | | | |

INF



RR



Null Hypothesis: RR has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -0.999625 | 0.7500 |
| Test critical values: 1% level | -3.514426 | |
| 5% level | -2.898145 | |
| 10% level | -2.586351 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(RR)
 Method: Least Squares
 Date: 06/21/24 Time: 22:19
 Sample (adjusted): 2017M02 2023M09
 Included observations: 80 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| RR(-1) | -0.026653 | 0.026663 | -0.999625 | 0.3206 |
| C | 0.093420 | 0.185063 | 0.504800 | 0.6151 |
| R-squared | 0.012649 | Mean dependent var | | -0.062500 |
| Adjusted R-squared | -0.000010 | S.D. dependent var | | 0.890793 |
| S.E. of regression | 0.890798 | Akaike info criterion | | 2.631283 |
| Sum squared resid | 61.89458 | Schwarz criterion | | 2.690834 |
| Log likelihood | -103.2513 | Hannan-Quinn criter. | | 2.655159 |
| F-statistic | 0.999249 | Durbin-Watson stat | | 1.982185 |
| Prob(F-statistic) | 0.320583 | | | |

Null Hypothesis: RR has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.485271 | 0.8267 |
| Test critical values: 1% level | -4.076860 | |
| 5% level | -3.466966 | |
| 10% level | -3.160198 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(RR)
 Method: Least Squares
 Date: 06/21/24 Time: 22:19
 Sample (adjusted): 2017M02 2023M09
 Included observations: 80 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| RR(-1) | -0.053647 | 0.036119 | -1.485271 | 0.1416 |
| C | 0.513035 | 0.422019 | 1.215668 | 0.2278 |
| @TREND("2017M01") | -0.006462 | 0.005843 | -1.105977 | 0.2722 |
| R-squared | 0.028088 | Mean dependent var | | -0.062500 |
| Adjusted R-squared | 0.002844 | S.D. dependent var | | 0.890793 |
| S.E. of regression | 0.889526 | Akaike info criterion | | 2.640522 |
| Sum squared resid | 60.92672 | Schwarz criterion | | 2.729848 |
| Log likelihood | -102.6209 | Hannan-Quinn criter. | | 2.676336 |
| F-statistic | 1.112647 | Durbin-Watson stat | | 1.960086 |
| Prob(F-statistic) | 0.333914 | | | |

Null Hypothesis: RR has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.071952 | 0.2545 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.594189 | |
| 5% level | -1.944915 | |
| 10% level | -1.614114 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(RR)
 Method: Least Squares
 Date: 06/21/24 Time: 22:20
 Sample (adjusted): 2017M02 2023M09
 Included observations: 80 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| RR(-1) | -0.015309 | 0.014281 | -1.071952 | 0.2870 |
| R-squared | 0.009423 | Mean dependent var | | -0.062500 |
| Adjusted R-squared | 0.009423 | S.D. dependent var | | 0.890793 |
| S.E. of regression | 0.886586 | Akaike info criterion | | 2.609545 |
| Sum squared resid | 62.09678 | Schwarz criterion | | 2.639320 |
| Log likelihood | -103.3818 | Hannan-Quinn criter. | | 2.621482 |
| Durbin-Watson stat | 1.998266 | | | |

Null Hypothesis: D(RR) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -8.819377 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.515536 | |
| 5% level | -2.898623 | |
| 10% level | -2.586605 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(RR,2)
 Method: Least Squares
 Date: 06/21/24 Time: 22:20
 Sample (adjusted): 2017M03 2023M09
 Included observations: 79 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| D(RR(-1)) | -1.005048 | 0.113959 | -8.819377 | 0.0000 |
| C | -0.063611 | 0.101767 | -0.625063 | 0.5338 |
| R-squared | 0.502524 | Mean dependent var | | 0.000000 |
| Adjusted R-squared | 0.496064 | S.D. dependent var | | 1.270978 |
| S.E. of regression | 0.902248 | Akaike info criterion | | 2.657136 |
| Sum squared resid | 62.68195 | Schwarz criterion | | 2.717122 |
| Log likelihood | -102.9569 | Hannan-Quinn criter. | | 2.681168 |
| F-statistic | 77.78141 | Durbin-Watson stat | | 1.999407 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

Null Hypothesis: D(RR) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -8.763693 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.078420 | |
| 5% level | -3.467703 | |
| 10% level | -3.160627 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(RR,2)
 Method: Least Squares
 Date: 06/21/24 Time: 22:21
 Sample (adjusted): 2017M03 2023M09
 Included observations: 79 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| D(RR(-1)) | -1.005300 | 0.114712 | -8.763693 | 0.0000 |
| C | -0.040523 | 0.210230 | -0.192757 | 0.8477 |
| @TREND("2017M01") | -0.000563 | 0.004481 | -0.125754 | 0.9003 |
| R-squared | 0.502628 | Mean dependent var | | 0.000000 |
| Adjusted R-squared | 0.489539 | S.D. dependent var | | 1.270978 |
| S.E. of regression | 0.908070 | Akaike info criterion | | 2.682244 |
| Sum squared resid | 62.66891 | Schwarz criterion | | 2.772223 |
| Log likelihood | -102.9486 | Hannan-Quinn criter. | | 2.718292 |
| F-statistic | 38.40152 | Durbin-Watson stat | | 1.999290 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

Null Hypothesis: D(RR) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

| | t-Statistic | Prob.* |
|---|-------------|--------|
| <u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u> | -8.831761 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.594563 | |
| 5% level | -1.944969 | |
| 10% level | -1.614082 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(RR,2)
 Method: Least Squares
 Date: 06/21/24 Time: 22:21
 Sample (adjusted): 2017M03 2023M09
 Included observations: 79 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| D(RR(-1)) | -1.000000 | 0.113228 | -8.831761 | 0.0000 |
| R-squared | 0.500000 | Mean dependent var | | 0.000000 |
| Adjusted R-squared | 0.500000 | S.D. dependent var | | 1.270978 |
| S.E. of regression | 0.898717 | Akaike info criterion | | 2.636880 |
| Sum squared resid | 63.00000 | Schwarz criterion | | 2.666873 |
| Log likelihood | -103.1568 | Hannan-Quinn criter. | | 2.648897 |
| Durbin-Watson stat | 2.000000 | | | |

تقدير نموذج ardl :

Dependent Variable: INF

Method: ARDL

Date: 06/21/24 Time: 22:23

Sample (adjusted): 2017M04 2023M09

Included observations: 78 after adjustments

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): RR

Fixed regressors: C

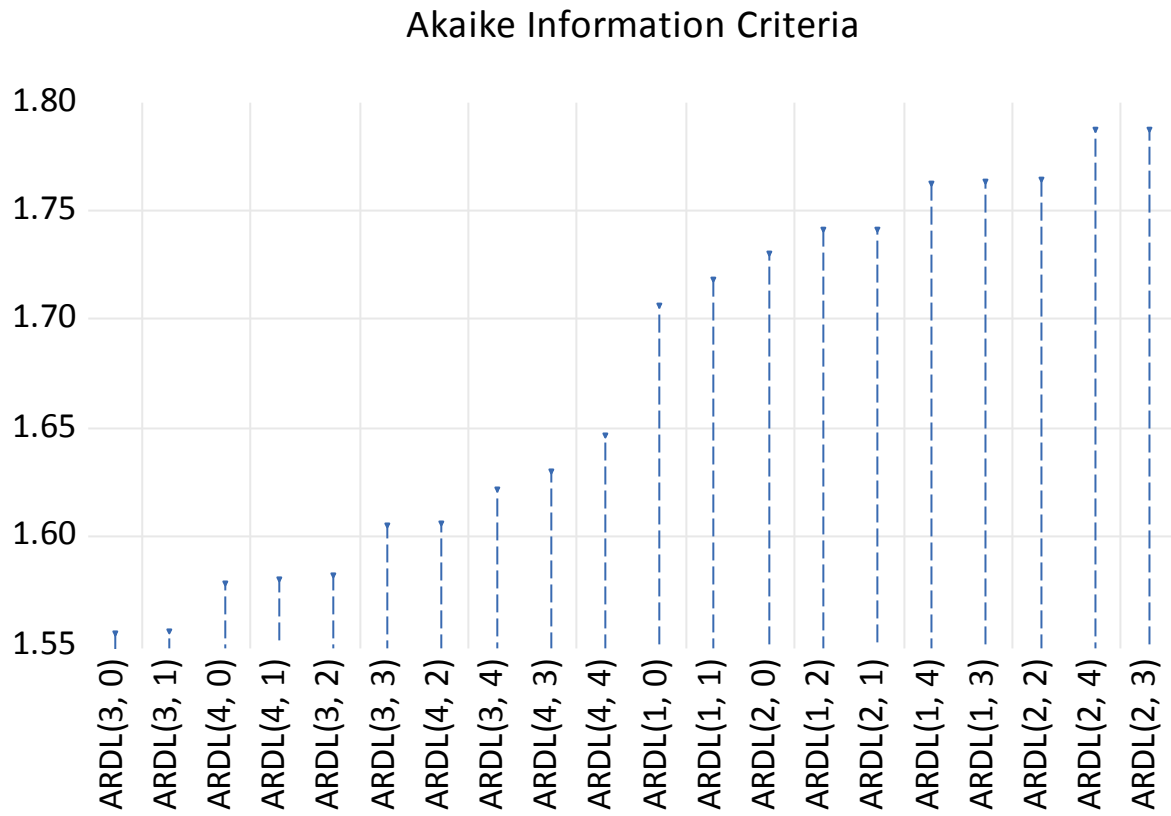
Number of models evaluated: 20

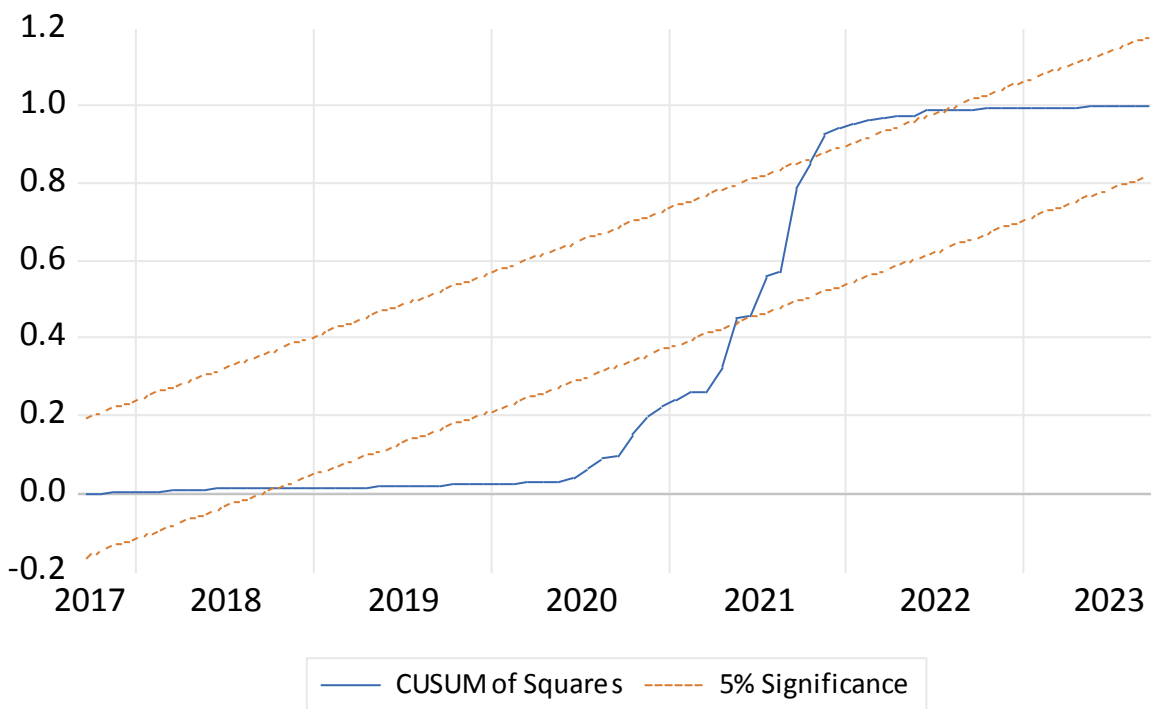
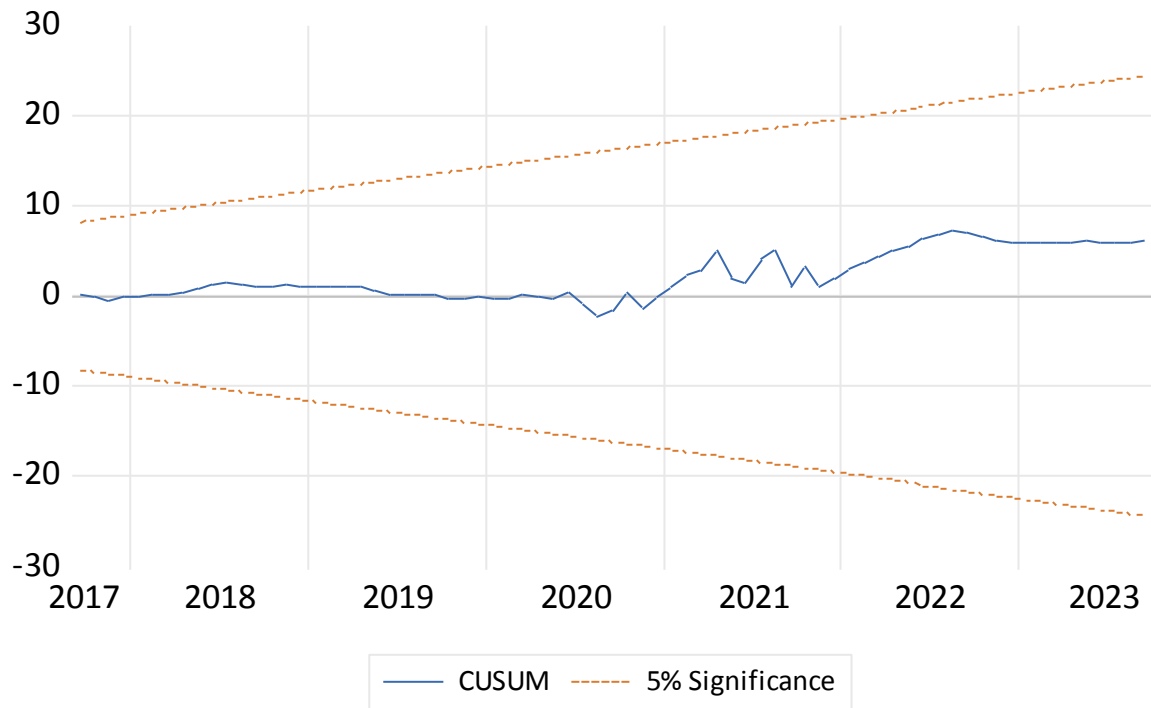
Selected Model: ARDL(3, 0)

Note: final equation sample is larger than selection sample

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| INF(-1) | 0.863278 | 0.103913 | 8.307680 | 0.0000 |
| INF(-2) | -0.346710 | 0.139120 | -2.492176 | 0.0150 |
| INF(-3) | 0.398011 | 0.100073 | 3.977184 | 0.0002 |
| RR | -0.093255 | 0.020350 | -4.582535 | 0.0000 |
| C | 1.062808 | 0.262277 | 4.052232 | 0.0001 |
| R-squared | 0.962985 | Mean dependent var | | 5.688718 |
| Adjusted R-squared | 0.960957 | S.D. dependent var | | 2.575481 |
| S.E. of regression | 0.508900 | Akaike info criterion | | 1.548826 |
| Sum squared resid | 18.90549 | Schwarz criterion | | 1.699897 |
| Log likelihood | -55.40420 | Hannan-Quinn criter. | | 1.609302 |
| F-statistic | 474.7905 | Durbin-Watson stat | | 2.006481 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.





Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

| | | | |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 0.031875 | Prob. F(2,71) | 0.9686 |
| Obs*R-squared | 0.069973 | Prob. Chi-Square(2) | 0.9656 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/21/24 Time: 22:30
Sample: 2017M04 2023M09
Included observations: 78
Presample missing value lagged residuals set to zero.

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| INF(-1) | 0.036843 | 0.240761 | 0.153028 | 0.8788 |
| INF(-2) | -0.075742 | 0.333586 | -0.227054 | 0.8210 |
| INF(-3) | 0.038896 | 0.211209 | 0.184157 | 0.8544 |
| RR | -4.33E-05 | 0.027455 | -0.001577 | 0.9987 |
| C | 0.000455 | 0.346477 | 0.001314 | 0.9990 |
| RESID(-1) | -0.043490 | 0.270105 | -0.161010 | 0.8725 |
| RESID(-2) | 0.055135 | 0.257402 | 0.214196 | 0.8310 |
| R-squared | 0.000897 | Mean dependent var | | 1.05E-16 |
| Adjusted R-squared | -0.083534 | S.D. dependent var | | 0.495506 |
| S.E. of regression | 0.515786 | Akaike info criterion | | 1.599210 |
| Sum squared resid | 18.88853 | Schwarz criterion | | 1.810710 |
| Log likelihood | -55.36919 | Hannan-Quinn criter. | | 1.683877 |
| F-statistic | 0.010625 | Durbin-Watson stat | | 1.987546 |
| Prob(F-statistic) | 0.999994 | | | |

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(INF)
 Selected Model: ARDL(3, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 06/21/24 Time: 22:31
 Sample: 2017M01 2023M09
 Included observations: 78

Conditional Error Correction Regression

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|------------|-------------|------------|-------------|--------|
| C | 1.062808 | 0.262277 | 4.052232 | 0.0001 |
| INF(-1)* | -0.085422 | 0.029554 | -2.890372 | 0.0051 |
| RR** | -0.093255 | 0.020350 | -4.582535 | 0.0000 |
| D(INF(-1)) | -0.051300 | 0.100331 | -0.511310 | 0.6107 |
| D(INF(-2)) | -0.398011 | 0.100073 | -3.977184 | 0.0002 |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| RR | -1.091699 | 0.300154 | -3.637126 | 0.0005 |
| C | 12.44186 | 1.995736 | 6.234221 | 0.0000 |

$$EC = INF - (-1.0917*RR + 12.4419)$$

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|--------------------|---------------|---------------------|-------|-------|
| F-statistic k | 7.167076 1 | Asymptotic: n=1000 | | |
| | | 10% | 3.02 | 3.51 |
| | | 5% | 3.62 | 4.16 |
| | | 2.5% | 4.18 | 4.79 |
| | | 1% | 4.94 | 5.58 |
| Actual Sample Size | 78 | Finite Sample: n=80 | | |
| | | 10% | 3.113 | 3.61 |
| | | 5% | 3.74 | 4.303 |
| | | 1% | 5.157 | 5.917 |
| | | Finite Sample: n=75 | | |
| | | 10% | 3.133 | 3.597 |
| 5% | 3.777 | 4.32 | | |
| 1% | 5.26 | 5.957 | | |

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(INF)
 Selected Model: ARDL(3, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 06/21/24 Time: 22:31
 Sample: 2017M01 2023M09
 Included observations: 78

ECM Regression
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| D(INF(-1)) | -0.051300 | 0.097533 | -0.525979 | 0.6005 |
| D(INF(-2)) | -0.398011 | 0.097104 | -4.098800 | 0.0001 |
| CointEq(-1)* | -0.085422 | 0.018175 | -4.700032 | 0.0000 |
| R-squared | 0.307572 | Mean dependent var | | 0.029744 |
| Adjusted R-squared | 0.289108 | S.D. dependent var | | 0.595472 |
| S.E. of regression | 0.502069 | Akaike info criterion | | 1.497543 |
| Sum squared resid | 18.90549 | Schwarz criterion | | 1.588186 |
| Log likelihood | -55.40420 | Hannan-Quinn criter. | | 1.533829 |
| Durbin-Watson stat | 2.006481 | | | |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|----------------|----------|---------|------|------|
| F-statistic | 7.167076 | 10% | 3.02 | 3.51 |
| k | 1 | 5% | 3.62 | 4.16 |
| | | 2.5% | 4.18 | 4.79 |
| | | 1% | 4.94 | 5.58 |